عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

LUGARIT

واقع الحوكمة في سورية
ما قبل 8 كانون الأول 2024

دراسة تحليلية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة، تهدف لدور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، وترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، كمؤسسة أبحاث تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية، ضمن مجالات السياسة والتنمية والاقتصاد والحوكمة المحليّة. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العمليّة للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل عبر منصات متخصصة لتحقيق التكامل المعلوماتي والتحليلي ورسم خارطة المشهد.

تعتمد مُخرجات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المركّبة، بشكل يَنتُج عنه تفكيك الإشكاليات وتحديد الاحتياجات والتطلعات، ممّا يمكّن من المساهمة في وضع الخطط وترشيد السياسات لدى الفاعلين وصُنَاع القرار.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: 17 كانون الثاني / يناير 2025

أحد برامج المنتدى السوري

المنتدى السوري
SYRIAN FORUM

لوغاريت

لوغاريت مؤسسة بحثية صغيرة تعمل في مشاريع التنمية الدولية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، تقدم المعرفة التي تحتاجها المجتمعات والمؤسسات للاستفادة من مواردها ولتعزيز التنمية "الحقيقية" على الأرض.

الموقع الإلكتروني www.lugarit.com

البريد الإلكتروني admin@lugarit.com

LUGARIT

جميع الحقوق محفوظة ©

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ومؤسسة لوغاريت

فريق البحث

زيدون الزعبي	عمر عبد العزيز الحلاج	أيمن الدسوقي
حسان مصري	زينة الخير	فاضل خانجي
رهف اللحام	جاد الحلاج	براء خرفان
	عبيدة السيد علي	

المحتويات

المحتويات.....2
تمهيد.....3
المنهجية.....5
ركائز الحوكمة في المناطق.....7
التسويغ.....7
الكفاءة والفعالية أو الشرعية الوظيفية.....12
القبول.....18
خلاصة.....20
الملاحق.....28
الجدول 1: متغيرات المسح وقياساته.....28
الجدول 2: التراكيب والتراكيب الفرعية مع المتوسطات والانحرافات (بالنسبة المئوية).....31
الخريطة 1: توزع العينة على الجغرافيا السورية.....32
الجدول 3: عدد العينات بحسب المتغيرات.....33
الجدول 4: متوسطات معايير التركيب (٪) في المحافظات بحسب مناطق السيطرة.....35
الجدول 5: متوسطات معايير التسويغ والقبول (٪) في المحافظات بحسب مناطق السيطرة.....36

تمهيد

بعد توقف القتال، وانخفاض مستوى العنف في سورية بعد عام 2021، انشغلت سلطات الأمر الواقع في جميع المناطق بعملية مأسسة بهدف هيمنتها على مفاصل الحكم في مناطقها، وبشكل منافس لحكومة نظام الأسد. غير أن عملية المأسسة تفاوتت بين المناطق، سواء لناحية التنظيم، أو عمق وحجم مستوى المأسسة (الثخانة المؤسساتية)، أو القدرة على تقديم الخدمات، مع ضعف واضح في عملية القوننة والتشريعات.

تنطلق الورقة من واقع الحال الذي آلت إليه البلاد والذي يتمثل بمجموعة من الحقائق على الأرض تتمثل بما يلي:

أولاً: باتت سلطات الأمر الواقع في تلك المرحلة أكثر ترسخاً في المناطق التي تحكمها. فمن ناحية أولى، بدت هذه السلطات المقدم الأساسي للخدمات سواء كانت ذات طابع خدمي، أم أمني، أم قضائي. ومن ناحية أخرى، بدت هذه السلطات محمية، ولو في المرحلة الزمنية تلك فقط، بفعل وجود قوات أجنبية تساندها وتدعمها، بل وتحميها، إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر عبر ترتيبات دولية. ولم يبدو أن هذه السلطات ستتغير بشكل حاسم خلال المرحلة تلك، وفي ظل سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول وإعادة توحيد أغلب الأراضي السورية تحت حكومة جديدة في دمشق حتى لحظة كتابة هذه الورقة، أصبح لزاماً معرفة قدرات سلطات الأمر الواقع سابقاً، ومدى نجاحها في تلبية احتياجات المجتمع المتنوعة، وأدوات حكمها، لسببين: الأول فهم النماذج المختلفة التي تم استخدامها، والثاني تطوير توصيات حول آليات إعادة دمج هذه النماذج مع بعضها بعضاً بعد سنوات من ترسيخ آليات حوكمة مختلفة.

ثانياً: خلال فترة حكم سلطات الأمر الواقع، لم تحصل أي سلطة في سورية على تفويض حقيقي من المجتمع الذي كانت تحكمه، بناء على انتخابات شرعية وديمقراطية ونزيهة وحرة، وهي بمجملها، سلطات أمر واقع، لم يمتلك المجتمع سوى روافع هامشية لمساءلتها أو إزاحتها. رغم ذلك كان هناك بعض القبول لدى شريحة من المجتمعات التي تحكمها، سواء لقدرتها على تقديم الخدمات، بما في ذلك الأمن والصحة والتعليم والبنى التحتية، أو لأنها تعدّها حامية لها من حملات عسكرية قد يشنها هذا الطرف أو ذاك.

ثالثاً: واقع الأمر في تلك المرحلة أن البلاد مقسمة إلى ثلاث مناطق نفوذ، وأربع مناطق سيطرة، وسبع أنماط حوكمة. مناطق النفوذ هي: مناطق نفوذ إيران وروسيا والتي تضم المناطق التي تسيطر عليها حكومة نظام الأسد، ومناطق نفوذ تركيا في شمال غرب البلاد، ومناطق نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في شمال شرق سورية. أما مناطق السيطرة، فهي مناطق سيطرة حكومة نظام الأسد، ومناطق سيطرة حكومة الإنقاذ، ومناطق سيطرة الحكومة المؤقتة، ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية. تنقسم هذه المناطق، وفق فرضيتنا إلى سبع "مناطق" حوكمة بحسب نموذج الحوكمة فيها، والجهة المحتكرة للعنف، والجهة الموفرة للتمويل. فمناطق سيطرة حكومة نظام الأسد، تتفرع إلى ثلاث مناطق حوكمة بالحد الأدنى. الأولى: مناطق سيطرة حكومة نظام الأسد، التي تحتكر العنف، ولو نسبياً في دمشق، وريف دمشق، والقنيطرة، وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس وأجزاء واسعة من حلب ودير الزور، وتطبق فيها قوانين الدولة السورية. المنطقة الثانية: السويداء، حيث لا تحتكر العنف جهة واحدة، بل تتقاسمه الفصائل المحلية وحكومة نظام الأسد، علماً أن حكومة نظام الأسد المزود

الأساسي للخدمات جنباً إلى جنب مع منظمات محلية، وتطبق نسخة معدلة فيها من قوانين الدولة، وبحسب توازنات القوى بين الفصائل وقوى الأمن السورية. أما درعا، فهي بدورها نموذج مختلف، تتقاسم العنف فيها حكومة نظام الأسد مع اللواء الثامن واللجان المركزية، وهي قوى عسكرية تمثل المعارضة المسلحة التي دخلت، بوساطة روسية، في مصالحات مع حكومة نظام الأسد في عام 2018، وتقدم الخدمات فيها مؤسسات الدولة إلى جانب عدد من المبادرات المحلية. أما مناطق شمال شرق سورية: فتنقسم إلى مناطق الإدارة الذاتية، ذات الغالبية الكردية، والتي تعتمد بشكل أساسي على منظومة حوكمة تعتمد على ما يسمى بوحدات حماية الشعب، ووحدات حماية المرأة، وتمويل مباشر من الإدارة الذاتية المعتمد على النفط، في حين أن مناطق الإدارة المدنية ذات الغالبية العربية تعتمد على مجالس عسكرية وتستند إلى تمويل المانحين، وعلى رأسهم المانح الأمريكي، وتتشارك عملية تقديم الخدمات المنظمات المحلية والدولية ومؤسسات الإدارة الذاتية. أخيراً تنقسم مناطق شمال غرب سورية إلى مناطق حكومة الإنقاذ في إدلب، ومناطق الحكومة المؤقتة في شمال حلب. على الرغم من زوال حدود مناطق النفوذ والسيطرة نسبياً، والظاهر أن سورية باتجاهها لتتوحد مجدداً، إلا أن أشكال الحوكمة التي ترسخت على مدار السنين ما تزال تفرض نفسها كتحدٍ جوهري بوجه حكومة دمشق الجديدة في إعادة دمج هذه المنظومات التي تختلف في مستوياتها الحوكمية وثخانتها المؤسسية.

رابعاً: عانت غالبية المناطق في سورية من فراغ تشريعي كبير، إذ لا تُعرف المنظومة القانونية التي تخضع لها المجتمعات، وتطبقها السلطات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يخضع المواطنون في شمال شرق سورية لقوانين الدولة السورية، أو لقوانين الإدارة الذاتية، أو لكليهما. كما اعتمدت الكثير من المجتمعات آليات مجتمعية، كلجان الصلح، واللجان الشرعية، والقواعد القبلية في تطبيق منظومة خاصة بها. بالتالي، لم تستطيع المجتمعات معرفة المنظومة القانونية المعرفة في مناطق سكناها، وبالتالي تقييمها.

وبناء عليه، حاولنا في دراستنا فهم تقييم المجتمعات المحلية في كل منطقة من مناطق الحوكمة السبع عن منظومة الحوكمة التي تطبقها السلطات فيها، وبالتالي الوقوف على حالة الحوكمة في البلاد، وفهم التباينات بين المناطق. سيساعد مثل هذا الفهم، على تقدير حجم التحديات المتوقعة في عملية إعادة توحيد البلاد، إذ نأمل أن تمكننا هذه الدراسة من معرفة مقدار تصلب الفروقات الحوكمية بين المناطق، وحجم وشكل الاستقرار المجتمعي. كما يمكن للمعرفة الناجمة عن مثل هذه الدراسة من تحديد النموذج الأكثر قدرة على الاستقرار، وبالتالي توفير معرفة عن أفضل الممارسات التي يمكن أن تطبق خلال عملية إعادة توحيد المنظومة الحوكمية السورية.

تنطلق الدراسة بداية من شرح المنهجية التي تم تجميع البيانات وتحليلها من خلالها، ثم نتحدث عن أهم النتائج شارحين حالة مؤشرات الحوكمة بشكل عام، ومن ثم ندرس كل منطقة حوكمة بشكل منفصل، محاولين استخلاص أهم النتائج في كل منطقة من المناطق، وعلى مستوى البلاد عموماً.

المنهجية

تم اتباع منهجية بحث كمية شملت مراحل تصميم وتنفيذ متعددة، مع التركيز على ضمان جودة البيانات ومعالجة التحديات التقنية واللوجستية. انطلقت الدراسة بتحديد أهداف البحث والإطار المنطقي من خلال ورشة عمل عُقدت في سبتمبر 2023، وتم تصميم البحث ومنهجيته، وأسئلته الرئيسة، إلى جانب وضع جدول زمني أولي.

اعتمد جمع البيانات على استمارات إلكترونية صُممت خصيصاً عبر منصة Kobotoolbox، وهدفت إلى توثيق بيانات دقيقة وشاملة. شملت الاستمارات استبيانات لجمع بيانات المؤسسات الوسيطة (وهي المؤسسات المتواجدة داخل البلاد والتي ساعدت بتجميع البيانات)، بيانات جامعي البيانات، وتغذية راجعة لتحسين الأداء قبل إطلاق الاستبانة الرئيسة. تميزت الدراسة بتصميم عينة طبقية موزعة جغرافياً بناءً على الكثافة السكانية، مع مراعاة توازن الجنسين وتمثيل النازحين استناداً إلى إحصاءات HNAP. **تمت تغطية 253 ناحية من أصل 271، وجُمعت البيانات من 1258 استبياناً موزعة على 373 نقطة، نفذها 46 جامع بيانات، تم تدريبهم على مرحلتين خلال كانون الثاني وشباط من عام 2024.**

تميزت المنهجية بتطبيق نظام أكواد خاص لكل جامع بيانات لضمان دقة العملية ومنع الأخطاء، مع متابعة يومية من فريق المشروع لتوفير الدعم وحل المشكلات التي قد تواجه الفريق أثناء جمع البيانات. خلال مرحلة جمع البيانات التي استمرت من 18 آذار حتى 13 أيار 2024، تم إجراء تجربة ميدانية أولى للاستبيان، وتعديل بعض الأسئلة بناءً على التغذية الراجعة، لضمان وضوحها وفعاليتها.

أظهرت البيانات المجمعة خصائص ديموغرافية متنوعة شملت الموقع الجغرافي (المحافظة والناحية)، العمر، الجنس، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ونوع الإقامة (نازح/مقيم). كما تم تضمين أسئلة تسلط الضوء على حالة العمل الأساسية للمستجيبين[1].

يشير حجم العينة بحسب مناطق السيطرة أو بحسب مناطق الحوكمة، إلى تفاوت جوهري بين المناطق. فما يمكن تعميمه بثقة على مناطق حكومة نظام الأسد، يجب أن يؤخذ بحذر في باقي المناطق لصغر حجم العينة فيها.

واجه المشروع تحديات مثل مشكلات البنية التحتية في بعض المناطق، وصعوبة الوصول الأمني لبعض النواحي، إضافة إلى تعقيدات لوجستية مثل تأخر نظام الدفع وحظر أرقام التواصل. وللتغلب على هذه الصعوبات، تم اعتماد حلول مثل إجراء الاستبيانات ورقياً في بعض الحالات واستخدام وسائل بديلة للتواصل.

لضمان جودة البيانات، تم وضع معايير صارمة للتحقق من تناسق الإجابات، مع حذف استمارات لم تستوفِ المعايير. استندنا في بناء المسح إلى نموذج الـ UNDP في الحوكمة الرشيدة[2](الشكل 2). يُعد هذا النموذج إطاراً نظرياً شاملاً يهدف إلى تعزيز الإدارة الفعالة والشفافة التي تخدم مصالح المجتمع وتدعم التنمية المستدامة. تُعرف الحوكمة الرشيدة، وفقاً

[1] يمكنكم رؤية توزع العينة في الملحق.

[2] United Nations Development Programme (UNDP). (1997). Governance for Sustainable Human Development: A Policy Document. New York, NY: United Nations

لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بأنها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على جميع المستويات. يشير هذا التعريف إلى العمليات والهياكل التي تُستخدم لاتخاذ القرارات وتنفيذها، مع ضمان تحقيق مبادئ المشاركة، الشفافية، والمساءلة.

يرتكز نموذج الحوكمة الرشيدة على مبادئ أساسية عدة، تُعدّ حجر الأساس في بناء مؤسسات قوية وفعّالة. أول هذه المبادئ المشاركة التي تضمن إشراك جميع أفراد المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة، في عمليات صنع القرار. المشاركة تعزز من شرعية القرارات وتُسهم في خلق شعور بالملكية المشتركة للسياسات العامة. المبدأ الثاني سيادة القانون، ويشدد النموذج على ضرورة الالتزام بالقوانين واللوائح من قبل الجميع، بما في ذلك الحكومات، مع وجود قضاء مستقل يضمن تحقيق العدالة والمساواة. تُعد الشفافية من المبادئ الجوهرية في هذا النموذج، فتتيح الوصول إلى المعلومات، مما يعزز الثقة بين المواطنين والحكومات. القرارات والإجراءات الحكومية ينبغي أن تكون واضحة وسهلة الفهم لتسهيل الرقابة المجتمعية. إلى جانب ذلك، تأتي المساءلة كعنصر محوري، ويُشدد النموذج على ضرورة أن يكون جميع الفاعلين في النظام السياسي والإداري مسؤولين أمام الجمهور عن أفعالهم، سواء كانوا حكومات، أم منظمات مجتمع مدني، أم جهات في القطاع الخاص. ويركز النموذج على تحقيق الإجماع، خاصةً في القضايا الحساسة طويلة الأجل، من خلال تفعيل الحوار وبناء توافق بين مختلف الأطراف المعنية. كما يولي أهمية كبيرة للمساواة والشمولية، ويُشدد على ضرورة تمكين جميع أفراد المجتمع وضمان حصولهم على فرص متساوية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. يربط النموذج أيضاً بين الكفاءة والفعالية، ويتم تشجيع الاستخدام الأمثل للموارد لتلبية احتياجات المجتمع الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

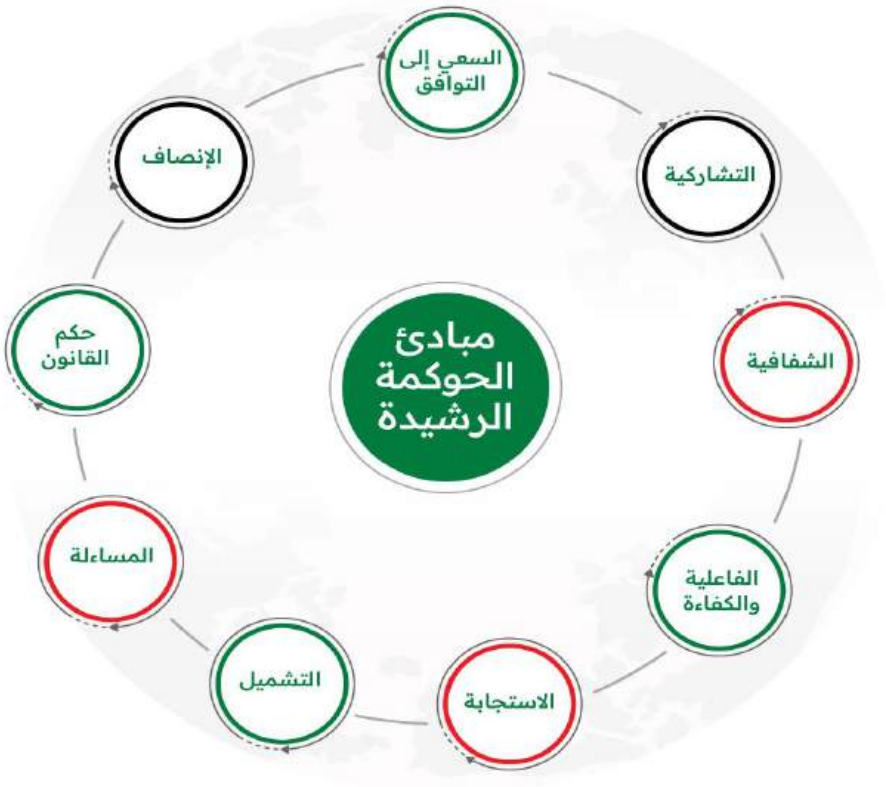

الشكل (1): نموذج UNDP للحوكمة الرشيدة

يمكن تجميع هذه الركائز ضمن ثلاث مجموعات أساسية، بحسب Bruce Gilly[3] إلى: وجهة نظر المجتمع تجاه أداء السلطات الخدمي Views of Performance(الفعالية والكفاءة والاستجابة)، ووجهات نظر المجتمع إلى المبررات القيمية للحكم Views of Justification (الشفافية، النزاهة، العدالة) والتي يضيف إليها Gilly تفهم احتياجات الناس وعاداتها، وأخيراً قبول المجتمع للسلطة Acceptance، والتي تتضمن قبول المجتمع لتعليماتها والتشاركية في صناعة القرار.

من المهم أن نعيد التأكيد هنا أن نتائج الاستبيان تعكس وجهة نظر المجتمع لواقع الحوكمة الرشيدة، وليس واقع الحوكمة الحقيقي. بمعنى أن هذا ما كان يراه المجتمع، وليس ما تراه السلطات عن ذاتها، ولا واقع الحوكمة الحقيقي بطبيعة الحال. إذ لا يمكن الوصول بسهولة إلى مصادر معلومات مباشرة من وثائق السلطات الحاكمة، ولا من مصادر مستقلة أخرى.

من المهم أيضاً هنا أن نأخذ بعين الاعتبار، التفاوتات بين مناطق الحوكمة السبع. ففي حين كانت تشغل مناطق حوكمة حكومة نظام الأسد الغالبية العظمى من السكان، وتتواجد فيها ترسانة قانونية كبيرة، وتتمتع مؤسساتها بذاكرة مؤسساتية كبيرة، وتضم تسع محافظات، فإن منطقة حوكمة درعا أو الحكومة المؤقتة، أو حكومة الإنقاذ لم تضم إلا محافظة واحدة أو حتى أجزاء منها، في حين كانت تضم مناطق الإدارة المدنية محافظتين. مع ذلك، ارتأينا في واقع الشرذمة الحوكمية التي كانت تعاني منها البلاد، ضرورة فهم حالة كل نموذج بشكل منفصل بغض النظر عن المساحة وحجم السكان فيه، لما لذلك من أثر كبير على عملية إعادة توحيد البلاد، وتطبيق منظومة حوكمة واحدة على كامل ترابها.

نستعرض فيما يلي حالة كل ركيزة من ركائز الحوكمة الرشيدة على مستوى مناطق الحوكمة السبع السائدة قبل 8 كانون الأول 2024.

ركائز الحوكمة في المناطق

بداية سنتحدث عن مؤشرات الحوكمة المرتبطة بشرعية التسويغ، أي بمقدار تبرير المجتمعات لوجود سلطة ما بناء على مجموعة قيم أساسية هي: الشفافية والنزاهة والعدالة وتفهم احتياجات المجتمع. ننتقل بعدها إلى الكفاءة والفعالية والاستجابة كمؤشرات تدخل السلطات الحاكمة، أو ما يسمى بالشرعية الوظيفية، والذي يمثل قدرة السلطات على تقديم الخدمات الأساسية من صحة، وتعليم، وبنية تحتية، وغيرها. ننتقل بعدها لشرح وجهة نظر المجتمع بمقدار تأثيره في صناعة القرارات وبالتالي مدى تقبل المجتمعات لهذه السلطات، وهو ما يسمى القبول.

التسويغ

كما ذكرنا يضم التسويغ (Views of Justifications) مؤشرات الشفافية، والعدالة، والنزاهة، وتفهم احتياجات المجتمع. كانت الشفافية واحدة من أضعف ركائز الحوكمة الرشيدة في جميع المناطق، ولم تتجاوز فيها مستوى 50% إلا في منطقة

[3] Gilley, B. (2009). The right to rule: How states win and lose legitimacy. Columbia University Press.

درعا والمناطق التي سيطرت عليها الإدارة الذاتية. في حين كانت في السويداء الأسوأ، لتبقى مناطق سيطرة حكومة نظام الأسد ومناطق سيطرة حكومة الإنقاذ عند حوالي 47%.

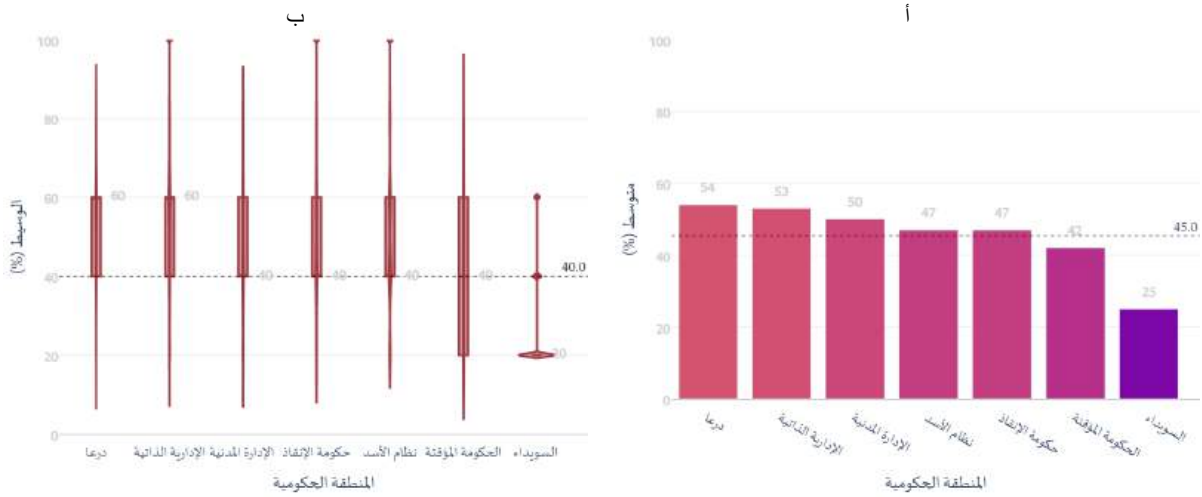

الشكل (2): مستوى الشفافية بين مناطق الحوكمة السبع (أ) المتوسط (ب) الوسيط، الحدان الأدنى والأعلى

أما العدالة في توزيع الموارد فكانت درعا الأكثر رضى، وعند مستوىً وصل إلى 54% تقريباً. يعود هذا برأينا، إلى عوامل عدة، أولاً: درعا محافظة غنية بالموارد، مما يجعل اعتمادها على الموارد القادمة من السلطات المحلية أو المركزية أقل من باقي المحافظات. ثانياً: نسبة الاغتراب بين أهالي درعا عالية قبل الثورة وبعدها، وبشكل يوفر حالة تكافل عالية، تخفف من الاعتماد على الموارد المقدمة من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، وغير الحكومية، مما يعني أن تدخل السلطات في توزيع الموارد في حده الأدنى. أما السويداء، فهي الأقل رضى، لأسباب عديدة، أهمها: ضعف موارد المحافظة الذاتية، على الرغم من وجود نسبة كبيرة من المغتربين، يظل اعتماد المنطقة شبه كامل على مؤسسات الدولة، وما توفره من مواد غذائية، ومياه، وكهرباء، وغيرها. أما مناطق الإدارة الذاتية، فهي الأخرى ذات موارد زراعية ومائية وسمكية كبيرة، ناهيك عن الموارد النفطية، التي توفر ريعاً كبيراً ساهم بسهولة توظيف عدد كبير من السكان في المؤسسات شبه الحكومية التي تديرها الإدارة الذاتية، سواء المدنية منها أم العسكرية (ضمن قسد). عموماً، كانت المحافظات الزراعية كإدلب، وحماة، ودرعا، والحسكة، الأكثر رضى عن توزيع الموارد، ربما ليس لأن السلطات عادلة فعلاً في ذلك، وإنما للوفرة النسبية لهذه الموارد ضمن هذه المحافظات، رغم تراجع القطاع الزراعي في البلاد كافة.

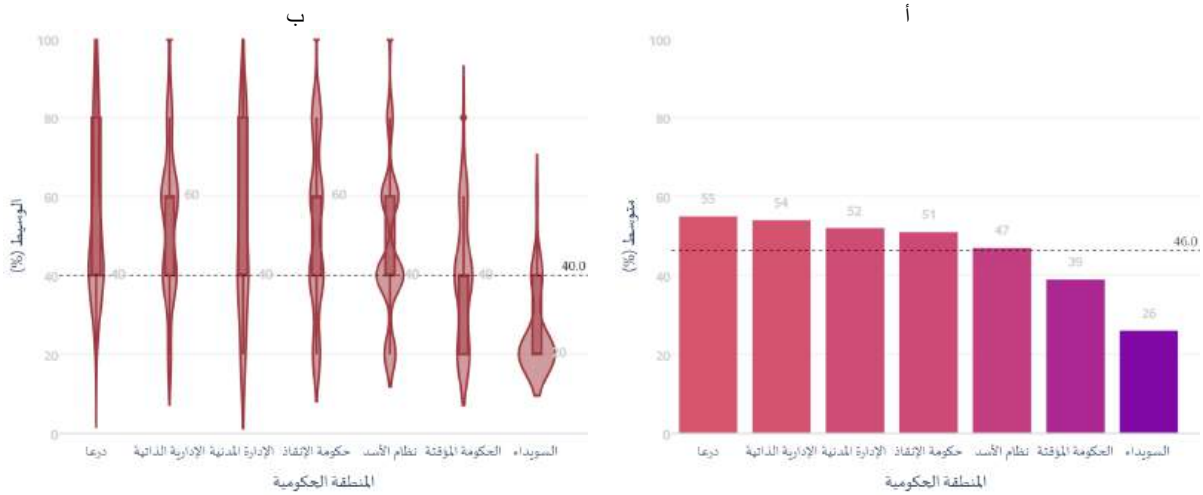

الشكل (3): مستوى العدالة في توزيع الموارد بين مناطق الحوكمة السبع (أ) المتوسط (ب) الوسيط والحد الأدنى

أما النزاهة، أو انخفاض منسوب الفساد، وعلى عكس الشفافية والعدالة، فإن فروقاً واضحة ظهرت بين المناطق لصالح مناطق حكومة الإنقاذ بالدرجة الأولى، والإدارة الذاتية والإدارة المدنية بالدرجة الثانية، في حين كانت الأسوأ في السويداء، والتي بلغت مستوى قياسياً عند حوالي 21%، ومناطق حكومة نظام الأسد عند مستوى دون 40%، ومناطق الحكومة المؤقتة عند 48.9%. اللافت أن قضية الفساد في مناطق سيطرة حكومة نظام الأسد الأكثر إقلاقاً للمجتمعات، بما في ذلك درعا والتي ترتفع غالبية مؤشراتها في هذا التقرير، إلا في مواضع قليلة وعلى رأسها مؤشر الفساد. ربما كان هذا بسبب قدرة السلطات في إدلب وشمال شرق سورية على مركزة القرار الأمني، ولقدرتها على توفير موارد مباشرة لموظفيها، في حين تركن حكومة نظام الأسد إلى الفساد لضمان حصول موظفيها الحكوميين والأمنيين والعسكريين على تمويلات خارج إطار التمويل الحكومي. كما لا يجب التغافل عن المساحة الجغرافية وعدد السكان الكبير في مناطق حكومة نظام الأسد مقارنة بحكومة الإنقاذ والإدارة الذاتية، والتي تصعب عملية الضبط المركزي بطبيعة الحال.

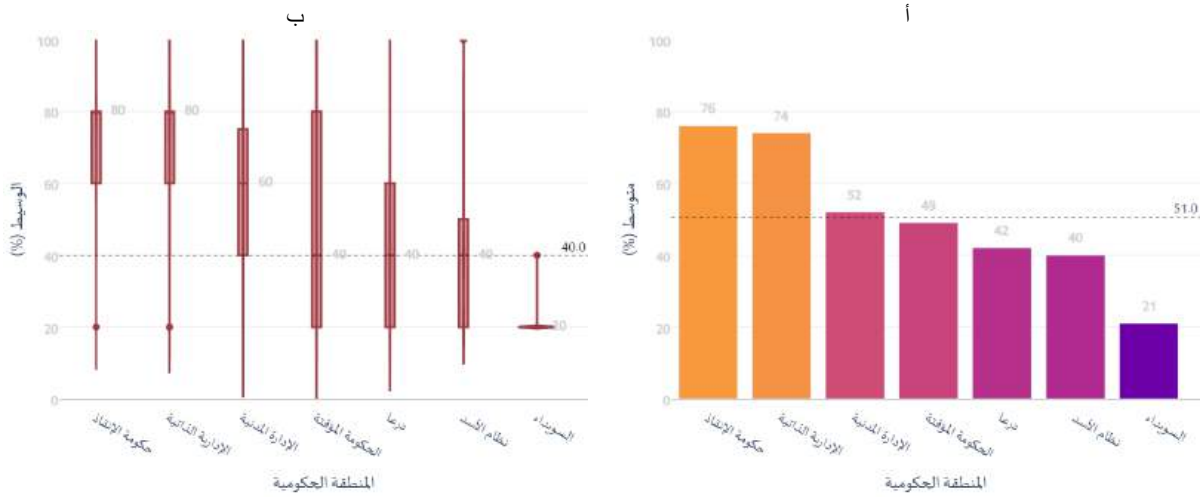

الشكل (4): مستوى نزاهة السلطات بين مناطق الحوكمة السبع (أ) المتوسط (ب) الوسيط والحد الأدنى

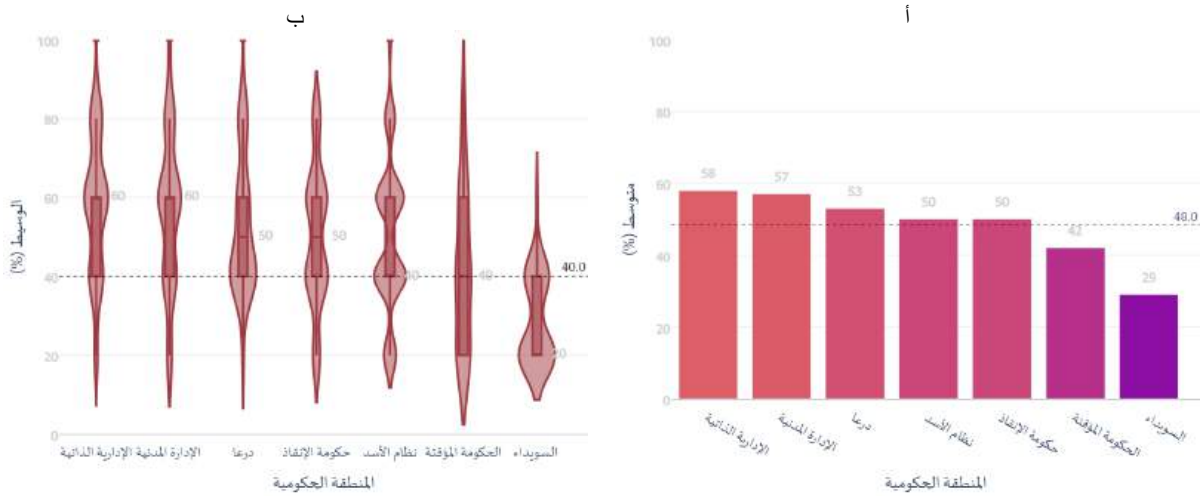

الشكل (5): مستوى تفهم احتياجات المجتمع في مناطق الحوكمة السبع (أ) المتوسط (ب) الوسيط والحد الأدنى

يبين الشكل 5 مستوى تفهم احتياجات المجتمع من قبل السلطات في مناطق الحوكمة السبع، وهو بدوره، إلى جانب العدالة في توزيع الموارد، واحد من أسوأ المؤشرات في غالب المناطق، إذ تدنى مستوى هذا المؤشر إلى 29% في السويداء. تتقارب حالة هذا المؤشر في مناطق سيطرة حكومة نظام الأسد مع حكومة الإنقاذ، عند حوالي 50%، في حين ترتفع نسبياً في مناطق الإدارة الذاتية، والمدنية، عند 57.8%، و56.6% على التوالي في حين لم تتجاوز 42% في مناطق الحكومة المؤقتة، والتي مثلت الحالة الأسوأ حتى على مستوى مناطق الحوكمة، ولم يكن أدنى منها سوى السويداء كما ذكرنا.

واحد من المؤشرات القليلة المرتفعة مؤشر احترام العادات والتقاليد من قبل السلطة الحاكمة، والذي يرتفع حتى في السويداء ليصل فيها إلى مستوى 62%، وليكون المؤشر الوحيد الذي يتجاوز المتوسط حاجز الـ 50% من بين مؤشرات التسويغ في المحافظة. رغم ارتفاعه في جميع المناطق، إلا أننا ما زلنا عند منطقتين تشهدان مستويات مرتفعة وهما مناطق سيطرة الإدارة الذاتية وحكومة الإنقاذ، مقارنة بمنطقتين أقل وهما مناطق سيطرة حكومة نظام الأسد ومناطق سيطرة الحكومة المؤقتة. بالمقارنة بين مناطق الحوكمة، بدت مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، ذات الغالبية الكردية، أعلى بشكل واضح من نظيرها في مناطق سيطرة الإدارة المدنية. ففي حين كانت في مناطق الإدارة الذاتية عند مستوى 82.6%، ظلت عند مستوى 67% في دير الزور والرقة ومنبج. ربما كان هذا نتيجة للطبيعة الهوياتية للمؤشر، إذ قد يرى المجتمع الكردي في الإدارة الذاتية جزءاً منسجماً مع هويته، أو حامياً له، دون أن ينطبق ذلك على المناطق العربية التي ترى أنها مختلفة هوياتياً عن الإدارة الذاتية. مع ذلك، يبقى مستوى رضى المجتمع في المناطق العربية مرتفعاً نسبياً، ربما بسبب مراعاة التقاليد والأعراف في هذه المناطق، ومنحها الاستثناءات اللازمة عند وضع السياسات، أو اتخاذ القرارات من جهة، ولوجود قيادات عشائرية عديدة ضمن مكون الإدارة الذاتية من جهة أخرى.

أما في مناطق الإنقاذ، فالإجراءات والقوانين التي كانت تتخذها السلطات قد تكون منسجمة عموماً مع طبيعة شريحة واسعة من المجتمع فيها، كون هناك عملية تشاورية تسمح باحترام آراء واسعة من المجتمع. ومن الوارد أيضاً أن يكون تخفيف السلطات للإجراءات المشددة التي كانت تتبعها في بداية حكمها للمنطقة قد رفع من منسوب رضى المجتمع، مثل

التراجع عن قانون الآداب على سبيل المثال، والذي كان يتسم بالقسوة، أو بسبب سياسات أكثر انفتاحاً تجاه المقاهي والمطاعم وغيرها. كما يمكن أن يعزى ذلك إلى طبيعة التمثيل القطاعي-الهوياتي القائم في مجلس شورى الإنقاذ، والذي ضم مجلس القبائل والعشائر في إدلب إضافة لمجلس عوائل وأعيان وروابط مهجرين من باقي المحافظات وغيرهم من القطاعات، مع العلم أن شخوص تلك المجالس تختارهم هيئة تحرير الشام من المقربين منها، وتستخدمهم كوسيط بينها وبين المجتمعات التي يمثلونها.

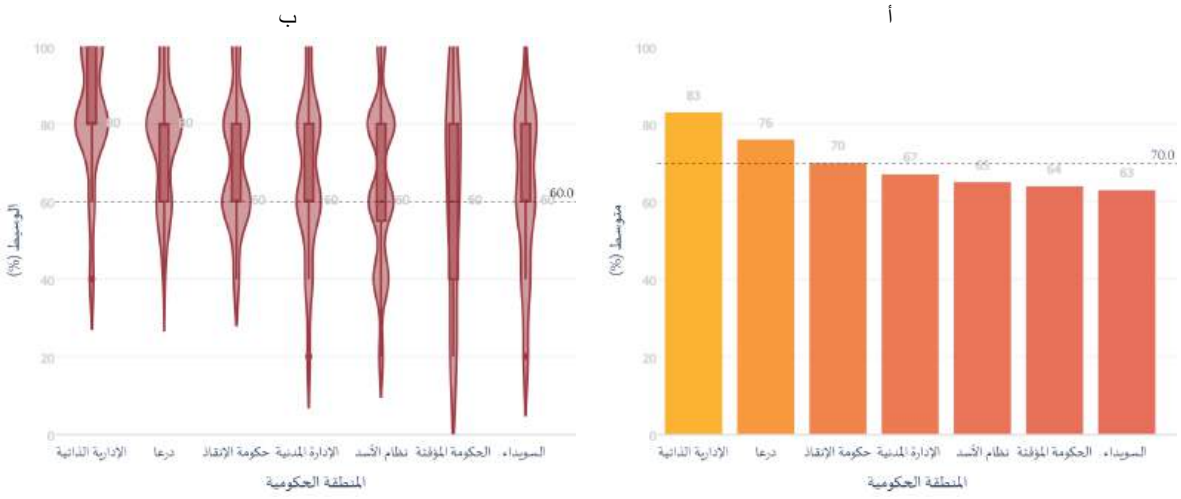

الشكل (6): مستوى احترام السلطات لعادات المجتمع وتقاليده بين مناطق الحوكمة السبع (أ) المتوسط (ب) الوسيط والحد الأدنى

عموماً، يمكن تلخيص مركب التسويغ بما يلي:

- أسوأ مؤشرات التسويغ الشفافية. ينسجم هذا الأمر مع فكرة توافق الشفافية ومتطلبات المساءلة والتي لم تتواجد في أي من مناطق سورية. فالشفافية ستتيح للمجتمعات مساءلة السلطات الحاكمة، الأمر الذي لن تسمح به أي من السلطات الحاكمة على ما يبدو. زد على ذلك، أن الشفافية تتطلب كشف السلطات عن أنشطتها المرتبطة بأهم القرارات التي تمس حياة المجتمع، الأمر الذي قد يكون مستحيلاً في ظل وجود العديد من الأنشطة غير القانونية من جهة، ولحالة الحرب المستمرة التي ترى هذه السلطات أنها ما تزال تعيش فيها في ذلك الوقت.

- كحال الشفافية، تتشابه العدالة في توزيع الموارد بين مختلف المناطق، رغم أن الأفضلية النسبية كانت لمناطق الإدارة الذاتية ومناطق حكومة الإنقاذ. ربما كان هذا عائداً بشكل أساسي لوفرة الموارد في هاتين المنطقتين قياساً بباقي المناطق، والدعم الدولي الإنساني فيهما. بمعنى أن الأمر قد لا يكون مرتبطاً بعدالة التوزيع بقدر ارتباطه بوفرة الموارد، فترى المجتمعات أن ما يصلها كاف نسبياً، وخصوصاً عند المقارنة مع المناطق المجاورة. كما يمكن تفسير ذلك بأن المجتمعات تُخضع نفسها لعمليات مقارنة، فقد يقارن سكان شمال شرق سورية أحوالهم، مع أحوالهم قبل عام 2011، في حين يقارن سكان مناطق الإنقاذ مع المناطق المجاورة له والتي كانت تقع تحت سيطرة المؤقتة، والتي تعاني من شح كبير في الموارد، لأسباب عديدة، أهمها نقص تمويل المانحين لمشاريع في تلك المناطق قياساً بمناطق الإنقاذ.

- أفضل مؤشرات التسويغ احترام العادات والتقاليد، ومن الملاحظ أن السلطات الحاكمة في مختلف المناطق كانت مهتمة بعدم تحدي أعراف المجتمع وعاداته وقيمه، في تعويض عن غياب التمثيل الديمقراطي والعدالة في توزيع الموارد والشفافية. والذي ينسجم مع فكرة العقد الاجتماعي التي حاولت هذه السلطات تطبيقه، إذ تقدم السلطات الحماية من باقي الأطراف، وتضبط الأمن محلياً، وتوفر الغذاء والدواء والتعليم، على أن تحظى مقابل هذا بولاء المجتمع، بما يمثل امتداداً لشكل العقد الاجتماعي بين السلطات والمجتمع منذ عام 1963.

- بقيت مناطق الإنقاذ الأفضل لجهة انخفاض منسوب الفساد. قد يعود هذا إلى اليد الحديدية التي فرضتها حكومة الإنقاذ ومن خلفها هيئة تحرير الشام على قضايا الرشوة، والدور الأكبر للمنظمات التي تقدم الخدمات، وبالتالي يسهل اتهامها بالفساد لصالح عدم اتهام حكومة الإنقاذ به، ناهيك عن خشية المجتمع من التعبير بوضوح عن اتهامها. في حين بقيت مناطق سيطرة حكومة نظام الأسد الأسوأ، حتى في درعا، ذات الوضع الأفضل نسبياً، والذي يمكن أن يعزى إلى الضائقة الاقتصادية الكبيرة التي تعاني منها هذه المناطق في ظل العقوبات الاقتصادية، وتردد المانحين في دعم تلك المناطق، ناهيك عن انتشار الفساد كنمط اقتصادي قديم ضمن مؤسسات الدولة.

- أما مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، فقد كان هناك تباين كبير في هذا البند بين مناطق الإدارة الذاتية 74.4% ومناطق الإدارة المدنية 52.4%. قد يكون هذا لتباين سياسات السلطات الحاكمة بين المناطق العربية والمناطق الكردية من جهة، وبسبب الدعم الاجتماعي الذي تحظى به في المناطق الكردية قياساً بالمناطق العربية.

- من الملاحظ أيضاً، أن درعا أفضل من السويداء ومناطق سيطرة حكومة نظام الأسد، ربما لكون السلطات التي تحفظ الأمن العام في أريافها الغربية والشرقية من أهل المنطقة، ولمستوى الحريات النسبي المتواجد فيها، الذي وفره اتفاق التسوية مع حكومة نظام الأسد بوساطة روسية في عام 2018، واكتفاء المحافظة ذاتياً، وبقاء أجزاء من أدوات الحوكمة التي طورتها المعارضة خلال فترة حكمها للمحافظة. من المهم أن نذكر، أن المسح تم خلال ذروة مظاهرات السويداء، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على انحيازات العينة، إضافة إلى صغر حجم العينة في المحافظتين قياساً بباقي المناطق، والذي يصعّب عملية التعميم.

- كما نلاحظ أن مناطق الإدارة الذاتية كانت دوماً أفضل من مناطق الإدارة المدنية، لأسباب ربما تكون مرتبطة بهوية السلطات الحاكمة، والتي تراها مجتمعات دير الزور والرقة ومنبج بعيدة عنها، وغير مؤهلة لتمثيلها، وغير قادرة على تفهم احتياجاتها، على العكس من مناطق الإدارة الذاتية، والتي تراها جزءاً منها، ناهيك عن اتهامات للإدارة الذاتية بأنها ميزت المناطق الكردية على حساب العربية.

الكفاءة والفعالية أو الشرعية الوظيفية

يقصد بالشرعية الوظيفية نظرة المجتمع إلى أداء السلطات (Instrumental legitimacy) والتي تقيم قدرة المؤسسات الحاكمة على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين بفعالية وكفاءة مع مراعاة مواءمة أفعالها مع احتياجات المجتمع بما في ذلك الاستجابة، وجودة الخدمات (الموثوقية)، وتوافرها. بمعنى آخر، قدرة السلطات الحاكمة على توفير الخدمات بجودة

وسعر مناسبين. وفي حالة مسحنا ركزنا أولاً على معرفة المزود الأساسي للخدمات في المنطقة، ومن ثم قياس تقييم المجتمع لقدرة السلطات الحاكمة على توفير الخدمات بجودة عالية وبسعر مناسب، وبشكل متوفر (أي انتشار الخدمات بطريقة تمكن المجتمع من الوصول إلى هذه الخدمات). وقد ركزنا في المسح على خدمات الصحة، والتعليم، والبنية التحتية، والغذاء، والمواصلات، علماً أننا ننوي توسيعها مستقبلاً لتشمل جميع الخدمات.

باستثناء مناطق حكومة الإنقاذ، والتي تزود المنظمات غير الحكومية الخدمات فيها، فإن المزود الأساسي للخدمات كان السلطات الحاكمة في المنطقة. يعني هذا أن المزود الأساسي للخدمات في جميع مناطق حكومة نظام الأسد هو مؤسسات الدولة، ومؤسسات الإدارة الذاتية في مناطق شمال شرق سورية (مناطق سيطرة الإدارة الذاتية)، والمجالس المحلية، المرتبطة بالمؤسسات التركية، في مناطق سيطرة الحكومة المؤقتة. أما في مناطق سيطرة حكومة الإنقاذ فإن المزود الأساسي المنظمات غير الحكومية، والمدعومة من المانحين على اختلاف أنواعهم.

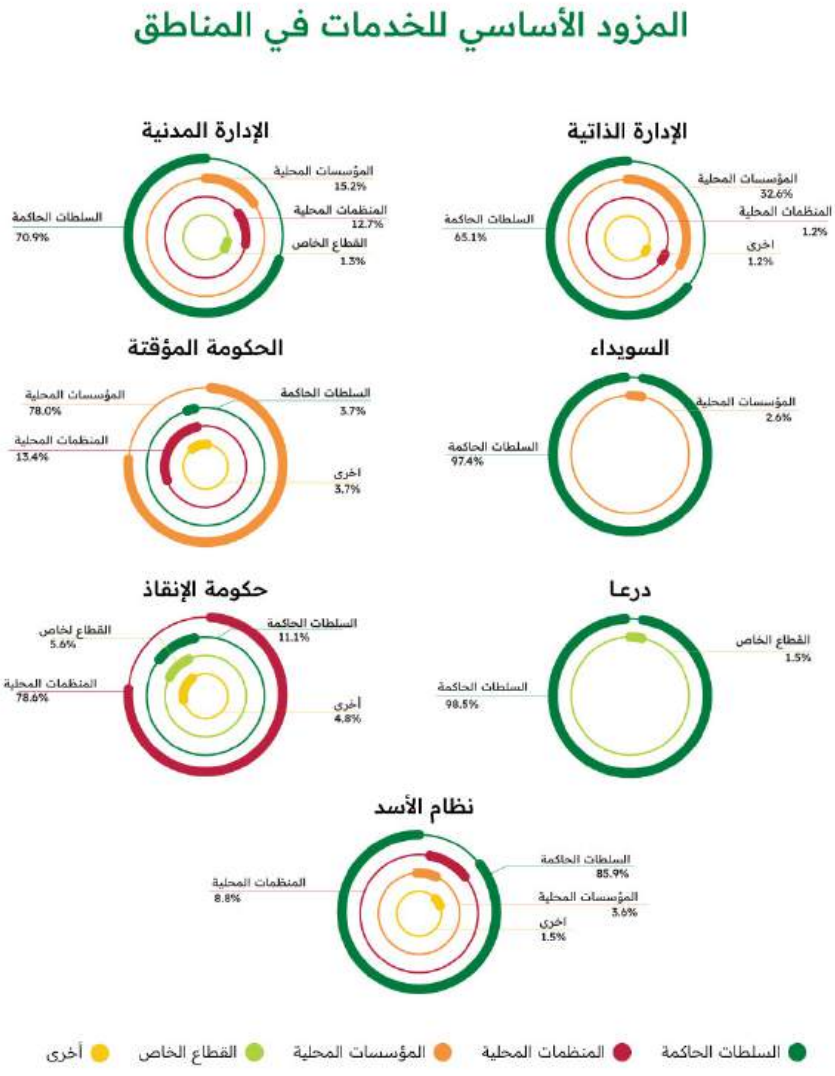

الشكل (7): المزود الأساسي للخدمات في المناطق

من الواضح أنه باستثناء مناطق سيطرة الحكومة المؤقتة، فإن دور المجالس المحلية أو البلديات أو نظيراتها كالكومونة في مناطق الإدارة الذاتية كان محدوداً جداً في عملية تقديم الخدمات، وإن السلطات المركزية الحاكمة هي المسؤولة بنظر المجتمعات عن تقديم الخدمات، مما يعني أن المركزية كانت السمة العامة للسلطات الحاكمة، كل في منطقة سيطرته.

كان من الظاهر أن المجتمعات لم تميز الجهة التي تقدم الخدمة بشكل مباشر عن السلطة الحاكمة في مناطقها. ففي مناطق حكومة الإنقاذ مثلاً، كان هناك توافق كبير بين قدرة السلطات على توفير مختلف الخدمات وعلى وفرة هذه الخدمات بجودة وسعر مناسبين، على الرغم من أن الغالبية العظمى من العينة (80%) قالت إن المزود الأساسي للخدمات المنظمات. يعني هذا أن المجتمعات تعد السلطات الحاكمة مسؤولة عن الخدمات سواء قدمتها السلطات مباشرة أم اتبعت سياسة سمحت لآخرين بتقديمها. استناداً إلى هذا يبدو المجتمع الموجود في مناطق حكومة الإنقاذ كان الأكثر رضى عن السلطات الحاكمة من وجهة نظر الخدمات المقدمة له.

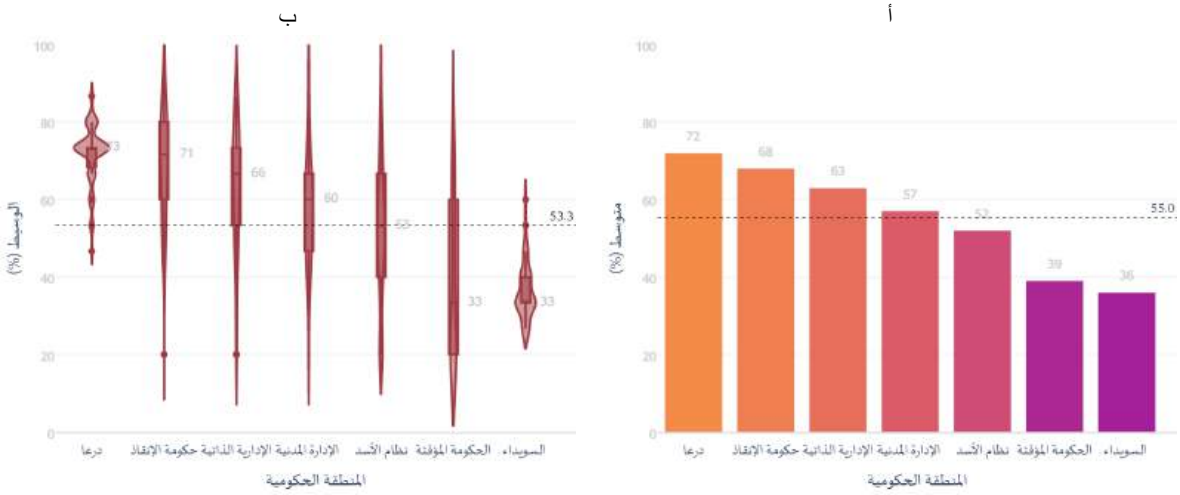

الشكل (8): حالة قطاع المواصلات (جودة، توافر، كلفة) في مناطق الحوكمة السبع (أ) المتوسط (ب) الوسيط والحد الأدنى

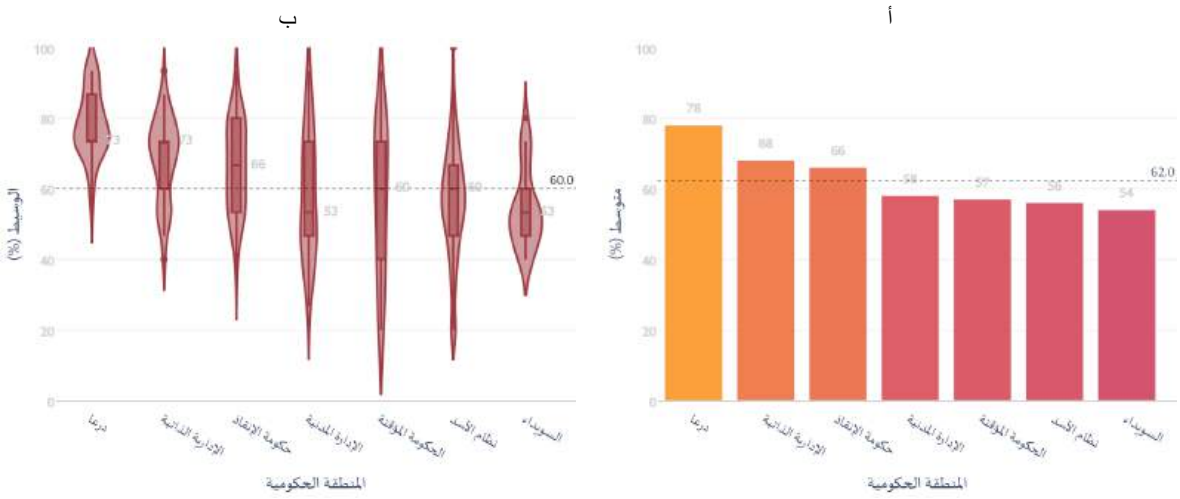

الشكل (9): حالة قطاع التعليم (جودة، توافر، كلفة) في مناطق الحوكمة السبع (أ) المتوسط (ب) الوسيط والحد الأدنى

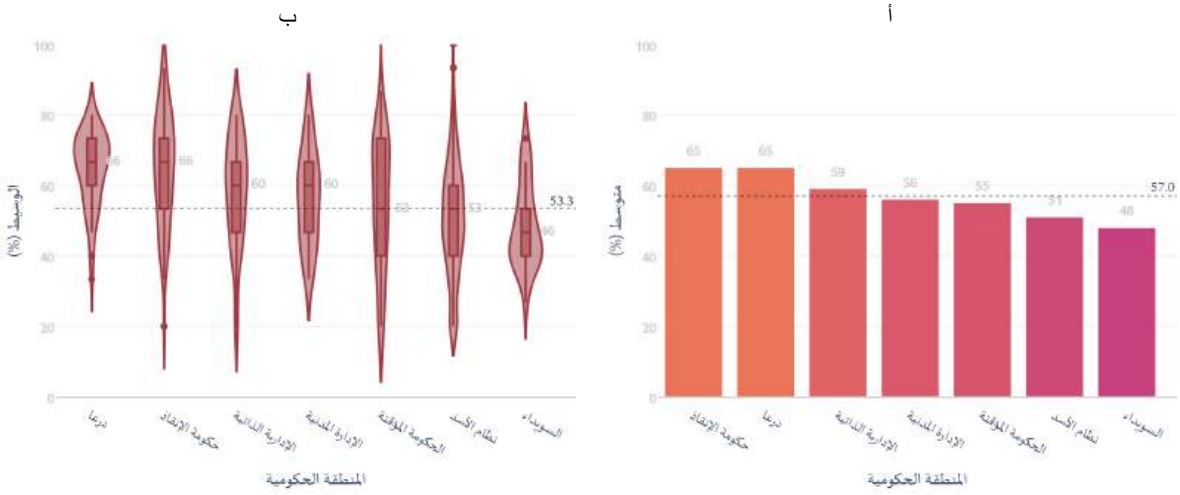

الشكل (10): حالة قطاع الصحة (جودة، توافر، كلفة) في مناطق الحوكمة السبع (أ) المتوسط (ب) الوسيط والحد الأدنى

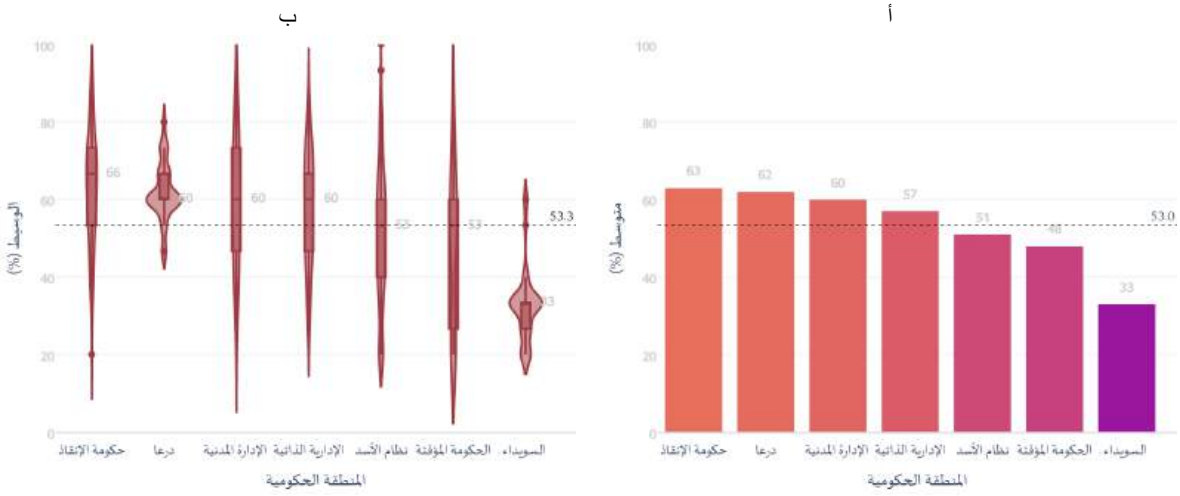

الشكل (11): حالة البنية التحتية (جودة، توافر، كلفة) في مناطق الحوكمة السبع (أ) المتوسط (ب) الوسيط والحد الأدنى

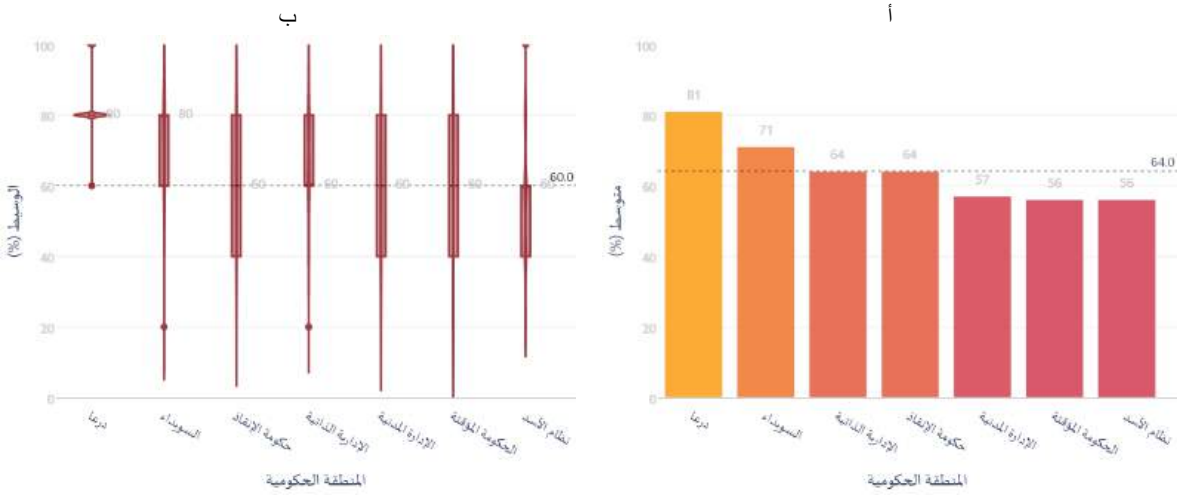

الشكل (12): قدرة السلطات الحاكمة في مناطق الحوكمة السبع على توفير التعليم (أ) المتوسط (ب) الوسيط والحد الأدنى

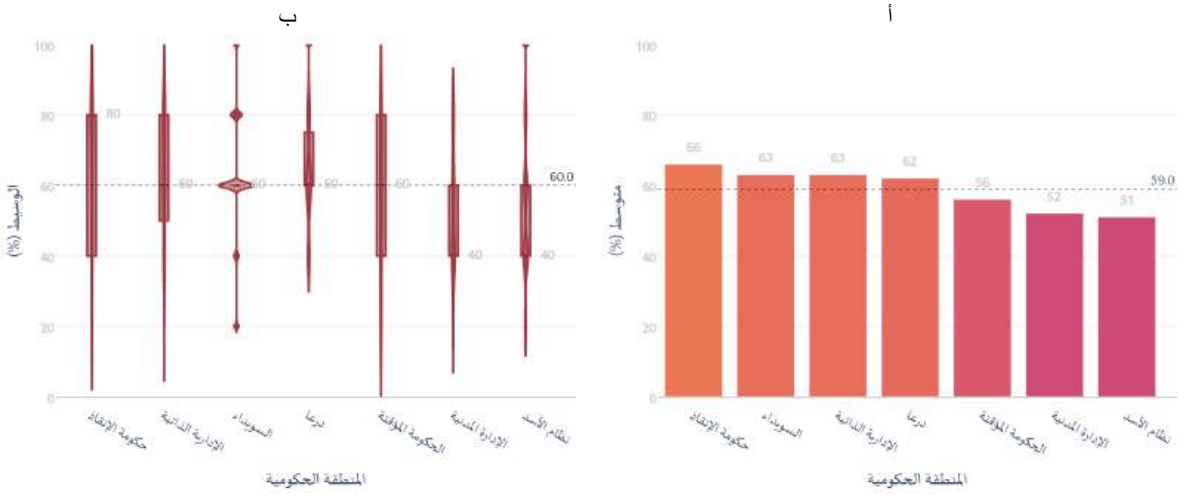

الشكل (13): قدرة السلطات الحاكمة في مناطق الحوكمة السبع على توفير الصحة (أ) المتوسط (ب) الوسيط والحد الأدنى

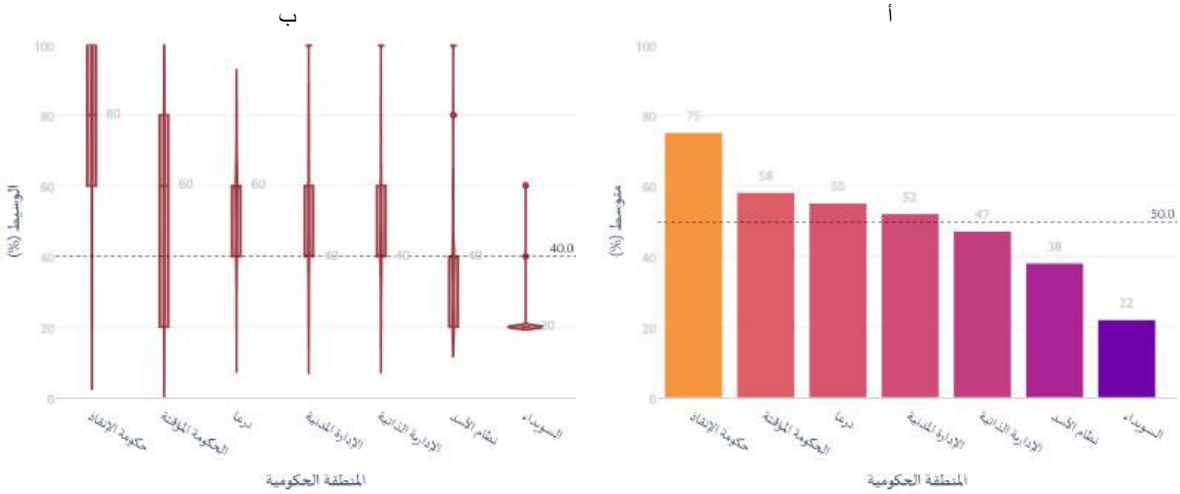

الشكل (14): قدرة السلطات الحاكمة في مناطق الحوكمة السبع على توفير البنية التحتية (أ) المتوسط (ب) الوسيط والحد الأدنى

من الواضح أن مناطق حكومة نظام الأسد كانت الأسوأ في جميع الخدمات تقريباً، باستثناء خدمات البنية التحتية، إذ تصبح السويداء أسوأ منها. فعلى الرغم من تدني معظم مؤشرات السويداء، إلا أن الخدمات التعليمية والصحية تبدو أفضل نسبياً من مناطق سيطرة حكومة نظام الأسد. أما درعا فقد بدت في حال أفضل من باقي المناطق وخصوصاً في خدمات التعليم، مستفيدة من عدم التأثر الكبير للبنية التحتية التعليمية بالحرب مقارنة بباقي القطاعات من جهة، ومن الدعم الذي حظي به القطاع من قبل المانحين حتى عام 2019، إضافة إلى العديد من المبادرات المحلية للمغتربين. كما يظهر التباين بين مناطق الإدارة الذاتية ومناطق الإدارة المدنية، مع أفضلية واضحة في جميع الخدمات لصالح الأولى، وخصوصاً على مستوى التعليم والصحة، مع حالة استثنائية تظهر فيها مؤشرات البنية التحتية في مناطق الإدارة المدنية أفضل من نظيراتها في الإدارة الذاتية. يبدو هذا مستغرباً مع الدمار الكبير في البنية التحتية الذي لحق بالرقة تحديداً إبان تحرير هذه المناطق من تنظيم داعش من قبل قوات التحالف. غير أن ما يمكن أن يفسر هذا حركة إعادة الإعمار الكبيرة

التي حصلت في الرقة تحديداً من قبل المنظمات المحلية، والشركات الأمريكية وسلطات الإدارة الذاتية، إضافة إلى خدمات البنية التحتية التي تقدمها هذه الجهات.

أما مناطق الحكومة المؤقتة فهي الأخرى عانت من ضعف نسبي في أداء الخدمات عموماً باستثناء خدمات البنية التحتية، والتي تتقدم فيها إلى واحد من أفضل مؤشراتها بفضل خدمات الكهرباء والاتصالات التي توفرها الحكومة التركية.

عملياً، تبدو خدمات البنية التحتية الأسوأ في جميع أنحاء البلاد، باستثناء المناطق التي كانت تسيطر عليها حكومة الإنقاذ والإدارة الذاتية، مع أفضلية نسبية للخدمات التعليمية على الصحية، باستثناء مناطق الإنقاذ فقد كان مؤشر الصحة الأفضل على مستوى الخدمات. كما ذكرنا، يعود هذا إلى رفد المنطقة بخدمات الكهرباء والطاقة والاتصالات من قبل الشركات التركية، وتوفير خدمات الصحة والتعليم من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والممولة من المانحين عموماً.

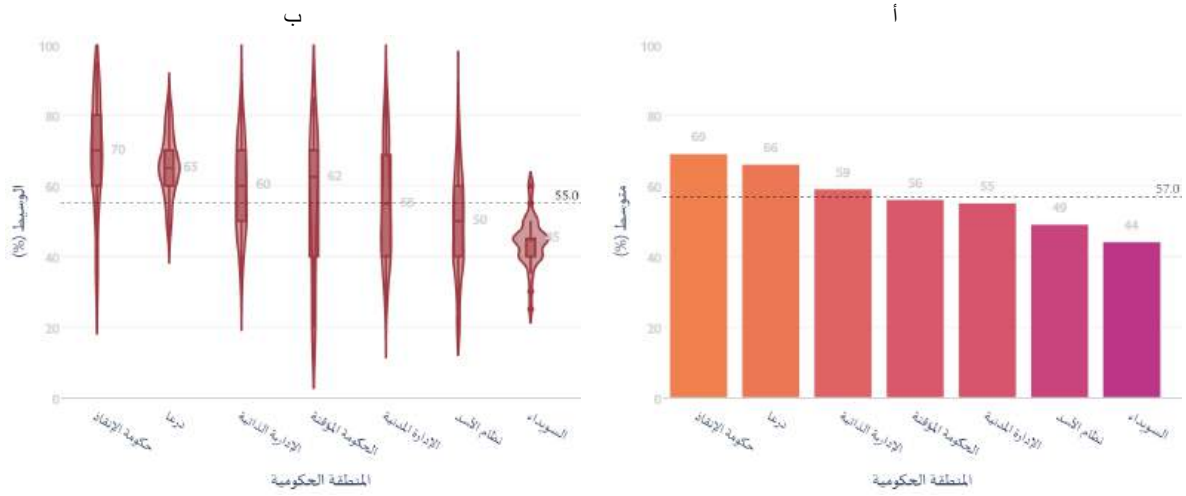

الشكل (15): قدرة السلطات على توفير خدمات الصحة والتعليم والبنية التحتية (أ) المتوسط (ب) الوسيط والحد الأدنى

بما يخص الشرعية الوظيفية يمكننا استخلاص النقاط التالية:

- بالاستفادة من تمويلات المانحين، ونشاط المنظمات السورية والدولية، وتسهيلات البنية التحتية التي تقدمها شركات خاصة تركية (كالكهرباء والاتصالات)، تفوق نموذج مناطق حكومة الإنقاذ على باقي المناطق في مؤشرات الشرعية الوظيفية.
- من ناحية أخرى، استفادت الإدارة الذاتية من الموارد النفطية والزراعة والمياه في شمال سورية، وتمويلات المانحين الغربيين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، في توفير خدمات الصحة والتعليم والبنية التحتية، رافعة بذلك مستوى الشرعية الوظيفية في مناطقها.
- عانت مناطق سيطرة حكومة نظام الأسد من تردي الواقع الخدمي لأسباب مرتبطة بالعقوبات الاقتصادية، وتفشي الفساد، وانحسار الموارد النفطية والزراعية التي كان جزء معتبر منها تحت سيطرة الإدارة الذاتية، وآثار الحرب واقتصاده، وخصوصاً في ريف دمشق وحمص وحلب. إضافة إلى ذلك، بقيت حكومة نظام الأسد مسؤولة عن أكبر

شريحة سكانية في البلاد، يبلغ عددها أضعاف سكان باقي المناطق. أما درعا، فباستثناء تردي الواقع الصحي، بدت بحالة أفضل من سواها، ربما بسبب انتشار مصادر أخرى للطاقة كالطاقة الشمسية، التي انتشرت بشكل كبير خلال فترة سيطرة قوات المعارضة عليها قبل مصالحة عام 2018.

- عانت مناطق الحكومة المؤقتة بدورها من ضعف نسبي في الخدمات لأسباب عديدة مرتبطة بغياب السلطة المركزية، وتبعية الخدمات إلى المجالس، والتي تتبع بدورها إلى المستشارين الأتراك المرتبطين بثلاثة ولاة، هم والي كلس، ووالي عينتاب، ووالي أنطاكيا. زد على ذلك، التضييق الكبير على المنظمات السورية والدولية، بشكل لا يتيح لها حرية العمل، وذلك عكس سياسات حكومة الإنقاذ والإدارة الذاتية المنفتحة على المنظمات الدولية. أيضاً، تأثرت هذه المناطق بتردد المانحين الغربيين في توفير الدعم لها، بحجة أنها أصبحت مسؤولية تركيا، وبأنهم لا يريدون اتخاذ إجراءات في المناطق التي حدث فيها تغير ديموغرافي كما في عفرين وأريافها.

القبول

يقصد بهذا المؤشر إجرائياً قبول المجتمعات لتعليمات وإرشادات ونصائح السلطات المحلية، إضافة إلى مستوى تأثير المجتمعات في هذه السلطات. يبين الشكل 16 مستوى تقبل المجتمعات لتعليمات السلطات الحاكمة.

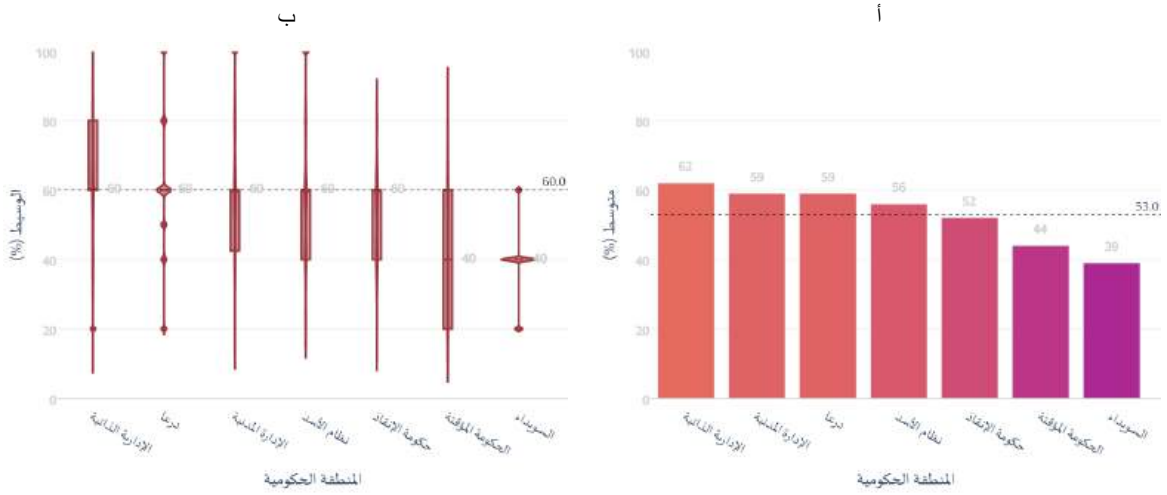

الشكل (16): مستوى تقبل المجتمع لتعليمات السلطات الحاكمة في مناطق الحوكمة السبع (أ) المتوسط (ب) الوسيط والحد الأدنى.

احتلت الإدارة الذاتية المرتبة الأولى عند مستوى 61.6% تلاها درعا ومناطق الإدارة المدنية حوالي 59%، في حين تراجعت مؤشرات حكومة الإنقاذ بشكل ملحوظ إلى مستوى 52.3%، لتتقارب مع مناطق سيطرة حكومة نظام الأسد تقريباً التي كانت عند مستوى 55.7%. ظلت الحكومة المؤقتة في المرتبة قبل الأخيرة عند مستوى 44.2%، كما حافظت السويداء على موقعها المتأخر عند 39%.

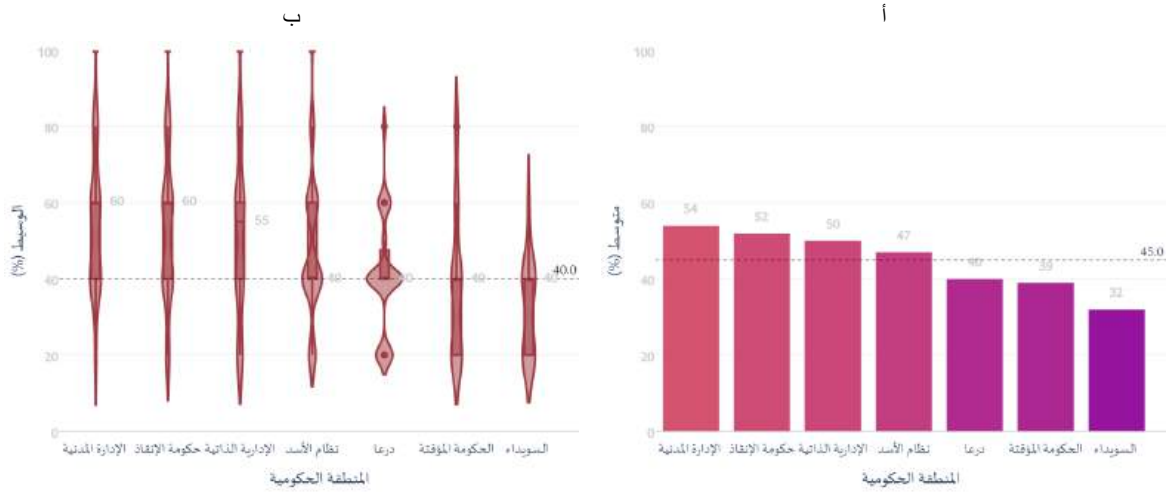

الشكل (17): مستوى تأثير المجتمعات في قرارات السلطات الحاكمة في مناطق الحوكمة السبع (أ) المتوسط (ب) الوسيط والحد الأدنى

أما مؤشر قدرة المجتمعات على التأثير في قرارات السلطة فيتضح من الشكل 17 أعلاه تراجع هذا المؤشر إلى ما دون 50% كحصيلة عامة، وفي غالبية المناطق. فباستثناء مناطق الإدارة الذاتية والمدنية، وحكومة الإنقاذ، ظلت باقي المناطق دون مستوى 50%، لتكون مناطق حكومة نظام الأسد (46.6%)، ودرعا (40.4%)، والحكومة المؤقتة (38.8%)، والسويداء عند 32.4%.

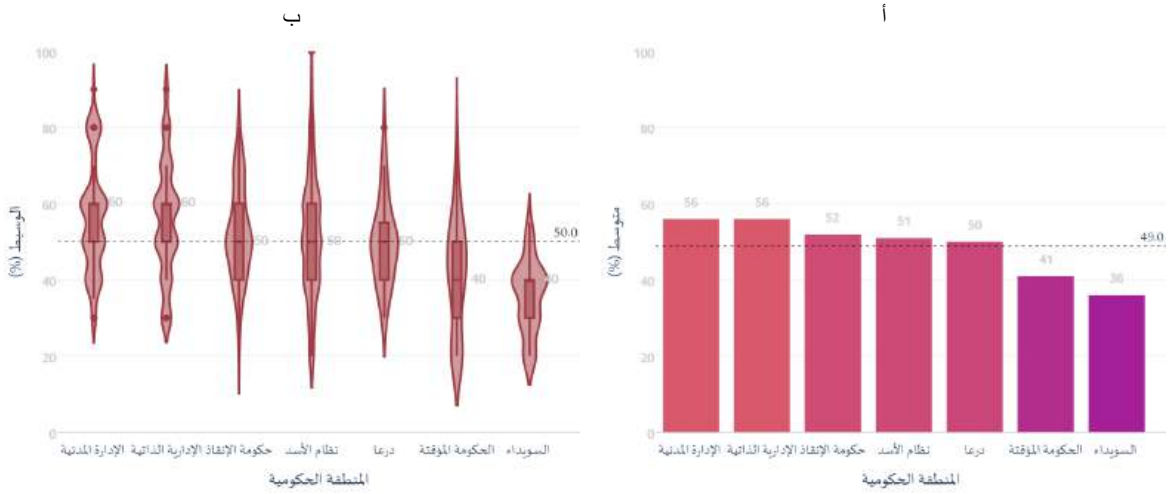

الشكل (18): مؤشر القبول في مناطق الحوكمة ومناطق السيطرة (أ) المتوسط (ب) الوسيط والحد الأدنى

يتضح من هذا الشكل تراجع مؤشر القبول في جميع المناطق مقارنة بباقي المؤشرات وبشكل مقارب لمؤشر التسويغ. باستثناء مناطق سيطرة الحكومة المؤقتة، والتي وصل فيها مستوى هذا المؤشر عند حدود 41.4%، وتتراوح قيم هذا المؤشر في باقي المناطق بين 50% و56%، مما يشير إلى آليات تشاور متشابهة. ويمكننا هنا استخلاص ما يلي:

- لم تبدو المجتمعات متقبلة للسلطات وتعليماتها. رغم الأفضلية النسبية لحالة الإدارة الذاتية، بقيت المجتمعات أقل ثقة بالسلطات الحاكمة ومترددة حيال تنفيذ تعليماتها.

- رغم أن الآليات التشاورية هي الآليات الديموقراطية الوحيدة التي وضعتها السلطات في يد المجتمع، بشكل متفاوت بين المناطق، وعادة عبر الأقنية غير الرسمية، وفي بعض الأحيان عبر تمثيل المكونات المجتمعية في بناها السياسية بما يوفر بعض التمثيل لها، إلا أنها ظلت هي الأخرى ضعيفة للغاية.

- من اللافت أن مناطق الإدارة المدنية تشعر بقدرتها على التأثير في قرارات السلطة أكثر من تأثير مناطق الإدارة الذاتية ذات الغالبية الكردية، رغم أن الأخيرة أكثر استعداداً لتنفيذ تعليمات السلطات الحاكمة من المناطق العربية في مناطق الإدارة المدنية. ربما يعود هذا لأسباب مرتبطة بحاجة سلطات الإدارة الذاتية لمراعاة المكون العربي في مناطقها، مقابل ضمانها لولاء المكون الكردي الذي يرى فيها حامياً له، وربما الممثل الأساسي لتطلعاته.

- على الرغم من تمكن المجتمع في السويداء من التأثير على قرارات حكومة نظام الأسد، مثل القرارات المرتبطة بالتجنيد، إلا أن المجتمع فيها على ما يبدو لم ير ذلك سلوكاً مستداماً، وإنما ربما بقدر تأثير التوازنات الإقليمية والمحلية، ناهيك عن أن المسح تم في ذروة الاحتجاجات التي تحدث في السويداء، والتي لا بد أنها أثرت على انحيازات العينة كما ذكرنا.

خلاصة

يمكننا أن نخلص مما سبق أن:

- جميع القوى عانت من ضعف في الحوكمة الرشيدة. لم يسجل أي مؤشر حالة رضى عامة، كما لم يتجاوز أي مؤشر 75% إلا في حالات قليلة، كاحترام السلطات للعادات والتقاليد في مناطق الإدارة الذاتية ومناطق الإنقاذ.
- أضعف المؤشرات الشفافية عند 45% والعدالة في توزيع الموارد عند 46%، وتفهم احتياجات المجتمع 48%، لتظل مسألة احترام السلطات للعادات عند مستوى مرتفع نسبياً 66%.
- تلا ذلك ضعف مؤشرات قبول قرارات السلطات عند 44% للتشاركية في صنع القرار، أو القدرة في التأثير في قرارات السلطة، وقبول المجتمع لتعليمات السلطات والذي يرتفع نسبياً إلى 53%.
- أقوى المؤشرات المرتبطة بتأدية الخدمات (الفعالية والكفاءة). أضعف مؤشرات الخدمات البنية التحتية، التي تنخفض إلى 55%. لا تهتم المجتمعات على ما يبدو بالمزود المباشر للخدمات، بل ترى الخدمات مسؤولية السلطات، بغض النظر عمن يقدمها. فالمزود الأساسي للخدمات في مناطق سيطرة الإنقاذ المنظمات، ومع ذلك حظيت السلطات الحاكمة هناك بمؤشر قدرة عال، يصل إلى 69% على توفير الخدمات عموماً.
- عانت مناطق حكومة نظام الأسد من انخفاض كبير في غالبية المؤشرات، وخاصة في القضايا المرتبطة بعمليات اتخاذ القرار كالشفافية والنزاهة والعدالة. في حين ارتفعت مؤشرات توافر الخدمات، لتصل إلى حوالي 60%، وخصوصاً مؤشرات توافر الغذاء والتعليم والصحة، عند 73%، و69%، و57%، رغم تراجع جودة الأخيرين إلى ما دون مستوى الـ50%. كان مؤشر النزاهة (40%) المؤشر الأضعف بين جميع المؤشرات، لا يزيده سوءاً إلا قدرة السلطات على توفير البنية التحتية (37.6%). وقعت غالبية المؤشرات دون مستوى الـ 50%، باستثناء احترام العادات والتقاليد التي وصلت عند 65%. رغم ذلك، وصل مؤشر تقبل المجتمع لتعليمات السلطة إلى 55%، أي في المرتبة الثانية بعد مناطق

الإدارة الذاتية والمدنية. (الشكل 19) فنتيجة للحرب، واستنزاف الخزينة، وانتشار الفساد، والعقوبات الاقتصادية، وتهالك البنية التحتية، وهجرة الكوادر، وانتشار الميليشيات والجريمة المنظمة من جهة، وحجم السكان واتساع المساحة مقارنة بباقي المناطق من جهة أخرى، وضع باقي المناطق في أفضلية نسبية. بمعنى آخر، في ظل الحاجة إلى موارد كبيرة لتغطية احتياجات عدد كبير من السكان تأكل العقوبات والفساد هذه الموارد، تاركة المجتمع هناك في وضع قد يكون الأصعب بين كل مناطق سورية.

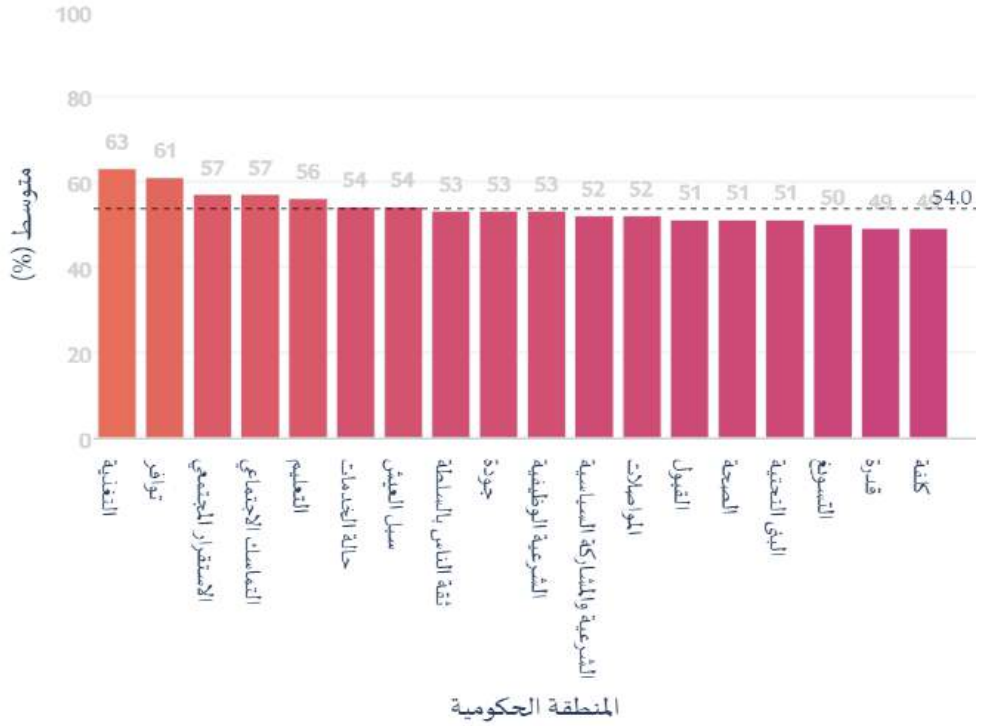

الشكل (19): مؤشرات حكومة نظام الأسد

- برزت درعا كحالة لافتة مغايرة لمعظم مناطق حكومة نظام الأسد، إذ ترتفع مؤشراتها بشكل كبير إلى حد أعلى من مؤشرات باقي سلطات الأمر الواقع. يعود هذا إلى أسباب عدة: أولاً: تحظى درعا باكتفاء ذاتي كبير بسبب طبيعتها الزراعية من جهة، وكثرة المغتربين من أهلها قبل وبعد عام 2011. ثانياً: استفادت درعا من عمل المنظمات غير الحكومية، والتي وفرت خدمات بنية تحتية كبيرة، وتحديداً في الطاقة الشمسية، مما خفض الاعتماد على الموارد الضئيلة للحكومة. ثالثاً: حظي شكل الحوكمة في المحافظة بحالة فريدة من التخادم بين مؤسسات الدولة والمجالس المحلية والأهالي، والذين يمولون عبر أبناء المحافظة المغتربين عمليات ترميم المدارس، والمرافق الصحية، بل وحتى دفع رواتب المعلمين، بما يشبه مثالاً عن اللامركزية المالية. رابعاً: رغم ارتفاع مستويات العنف السياسي في المحافظة والمتمثلة بالصراعات بين الفصائل وسياسة الاغتيالات، وسياسة السلطة في إثارة القلاقل، تبقى الفصائل من أبناء المحافظة، مما يشكل أدوات مساءلة اجتماعية نادرة، توفر شكلاً من أشكال الضغط على هذه الفصائل نحو سلوك أكثر انضباطاً. الشكل 20.

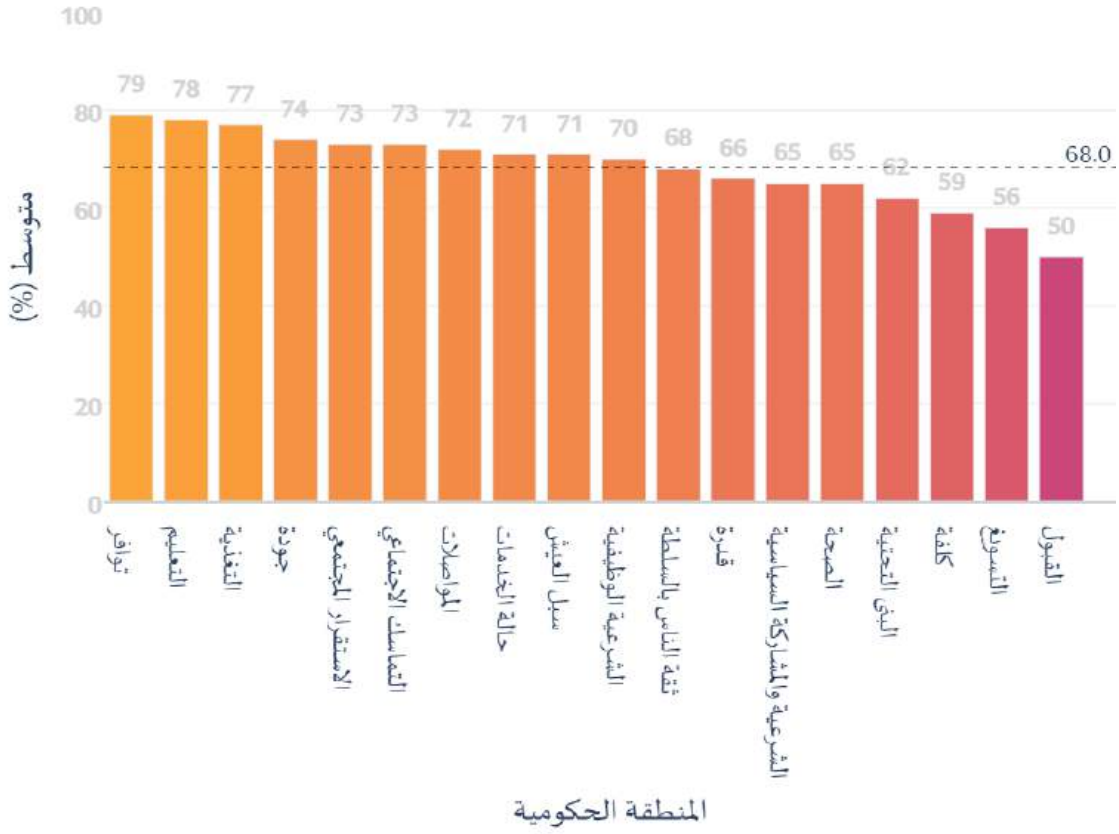

الشكل (20): مؤشرات الحوكمة في درعا

- تبدو السويداء في حالة أصعب، لا يجاريها سوءاً سوى محافظة حمص. ربما عاد هذا إلى انحياز العينة، والمرتبط بزمن جمع البيانات، والذي تم إبان فترة انتفاضة السويداء. رغم ذلك، تعاني السويداء من شح كبير في الموارد، لاعتمادها شبه التام على المركز، سواء في توفير المواد الغذائية أو في البنى التحتية أو سواها. وعلى عكس درعا، لم تستفد السويداء من أموال المانحين، ولم تطور شكل حكم محلي واضح المعالم، ليظل مصدر الخدمات حكومة نظام الأسد، والتي تعاني من شح كبير في الموارد، رغم وجود بعض الدعم المحدود من قبل المغتربين أيضاً. من جهة أخرى، تبدو السويداء، كونها واحدة من المحافظات القليلة التي لم تتأثر بالحرب بشكل كبير، لموقفها غير المنحاز تجاه الأعمال العسكرية، متمثلاً بعدم خدمة العلم، وعدم الانضمام لفصائل المعارضة من جهة أخرى، إلى إبقاء مستوى توقعاتها عالياً. ففي حين تقارن باقي المحافظات حالتها أثناء الحرب، وبعد تراجع الأعمال العسكرية، تقارن السويداء حالتها بين قبل عام 2011 وبعده. الشكل 21

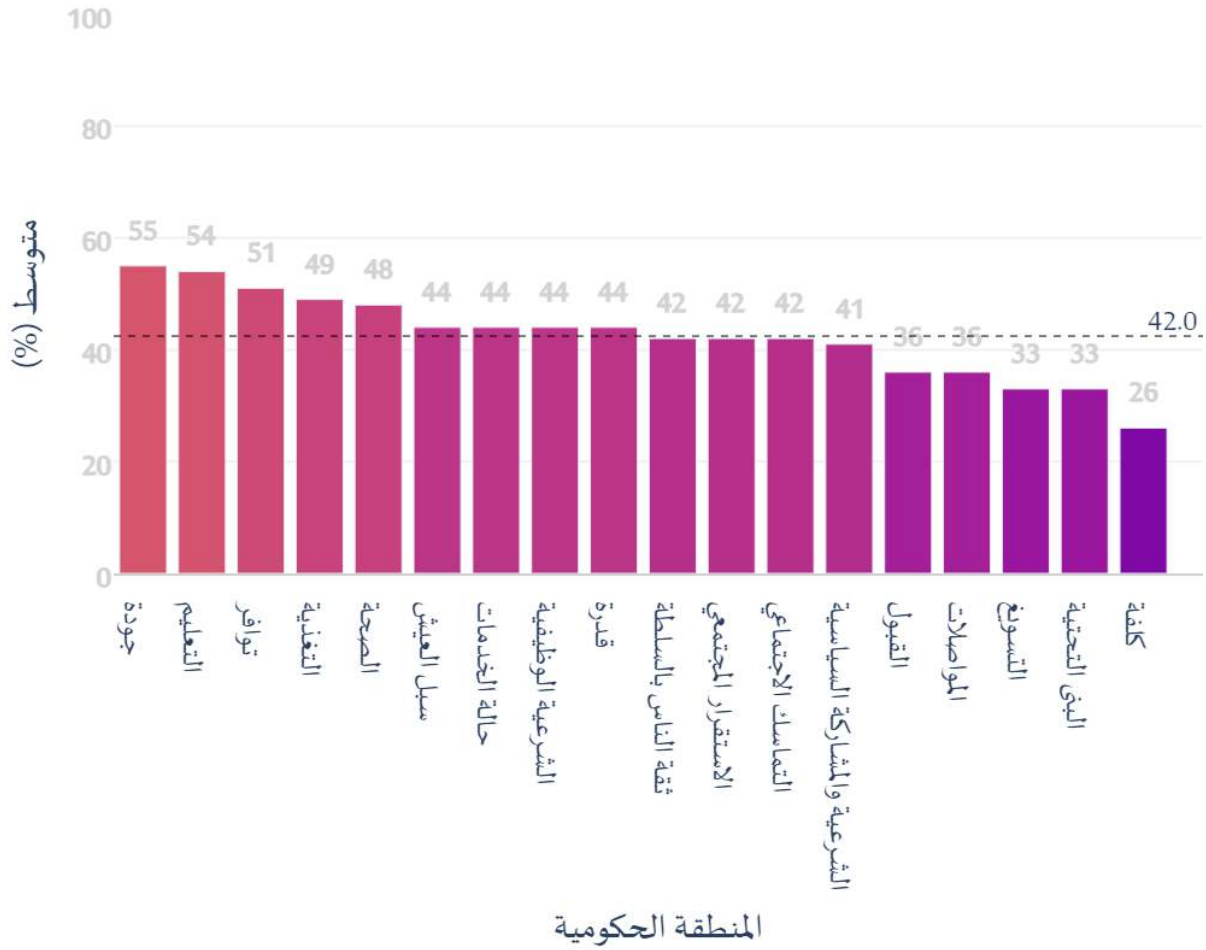

الشكل (21): مؤشرات الحوكمة في السويداء

- تعاني مناطق الحكومة المؤقتة من ضعف رضى عام عن الحوكمة فيها. فمؤشرات النزاهة والعدالة والشفافية وقدرة المجتمع على التأثير بقرارات السلطة، وحتى مؤشر احترام العادات، والذي يرتفع في جميع المناطق، جميعها دون مستوى الـ 50%. ربما يعود إلى ضعف دور المجالس المحلية في ظل الافتقاد إلى مظلة مركزية وتأثيرات الداعم التركي عليها بشكل غير رسمي. باستثناء البنية التحتية، والتي تصل إلى 57%، بحكم توفير الكهرباء والطاقة من قبل الشركات التركية، تظل أغلب مؤشرات هذه المنطقة ضعيفة للغاية. الشكل 22

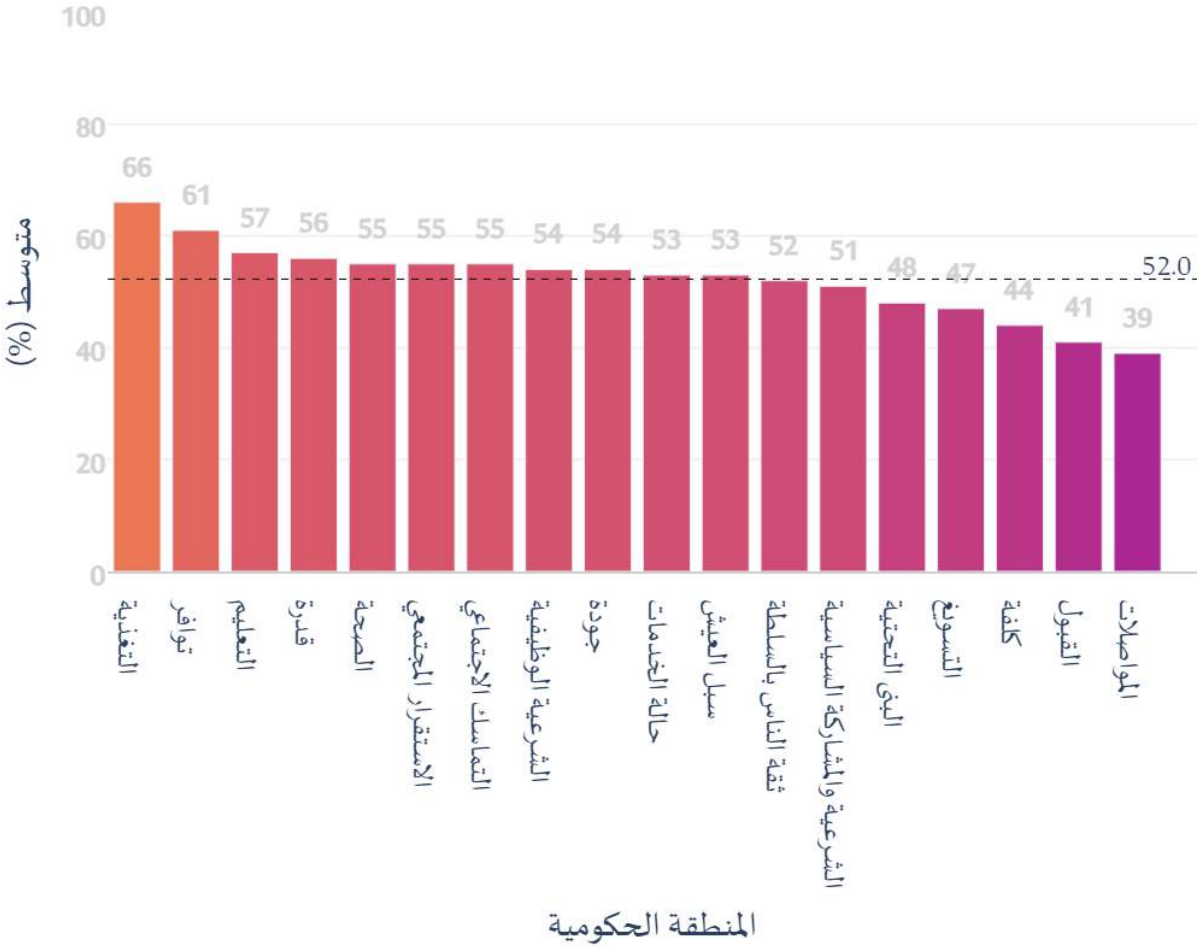

الشكل (22): مؤشرات مناطق الحكومة المؤقتة

- أما مناطق الإنقاذ فقد ارتفعت فيها غالبية المؤشرات، وبشكل خاص مؤشر الشرعية الوظيفية. فقد اعتمدت سلطات الإنقاذ على سياسة لافتة من التكامل غير المعلن بينها وبين المنظمات غير الحكومية التي تعمل فيها، محاولة عدم التدخل فيها ما أمكن، وفسح المجال لها لتوفير الخدمات، بالاعتماد على تمويل المانحين على اختلافهم. اللافت في هذه المناطق، أن مستوى النزاهة (قلة الفساد) الأعلى بين جميع المناطق، رغم الضعف الكبير في مؤشرات العدالة والشفافية، بما يشير إلى القبضة الحديدية التي مارستها السلطات تجاه الفساد، ومحافظاتها على انغلاق مؤسساتها على ذاتها، ومانعة أي شكل من أشكال المساءلة خارج أطرها، وعلى رأسها المساءلة المجتمعية. الشكل 23

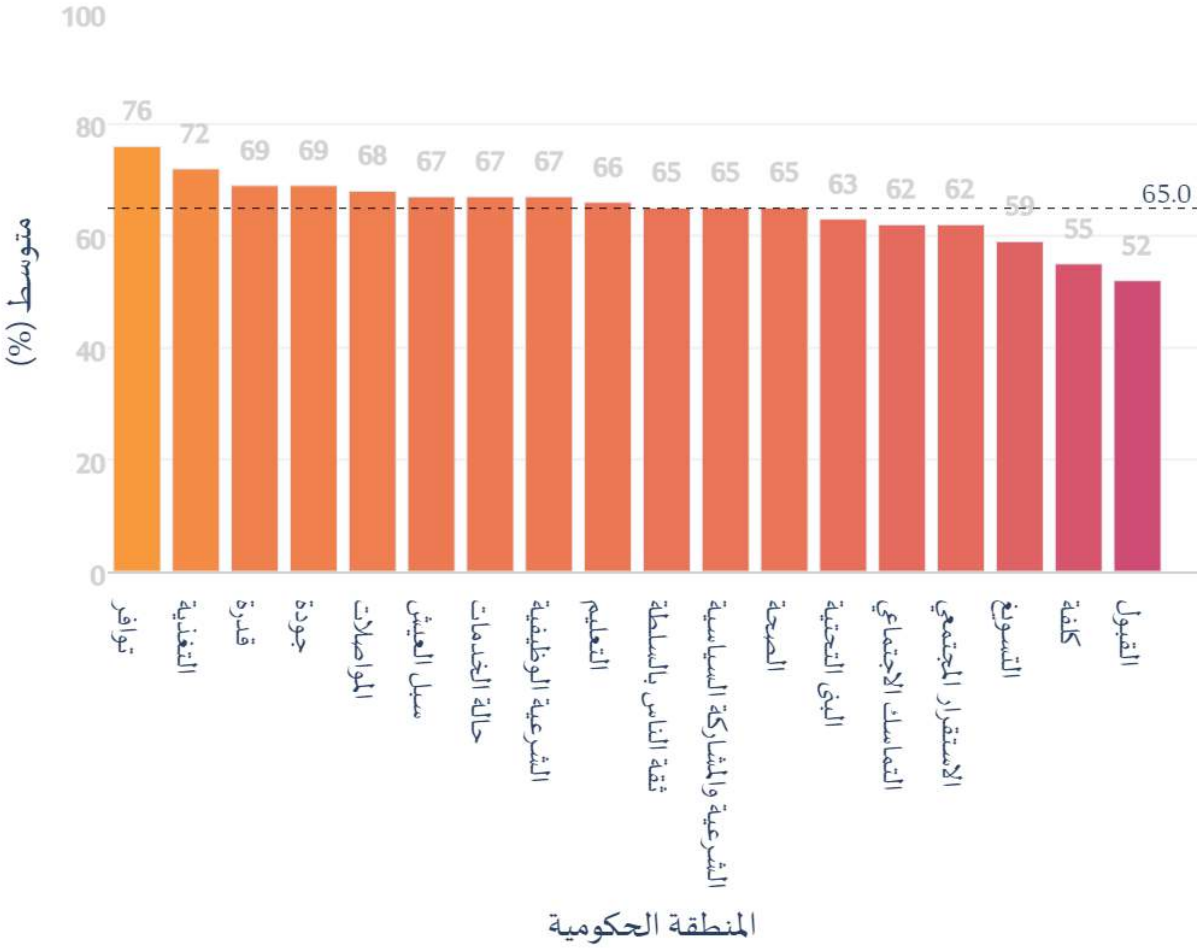

الشكل (23): مؤشرات الحوكمة في مناطق الإنقاذ

- كان التباين بين مناطق سيطرة الإدارة الذاتية ذات الكثافة الكردية، ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية في المناطق العربية-الإدارة المدنية- واضحاً، مع أفضلية ملحوظة في رضى المجتمعات ذات الغالبية الكردية، رغم الارتفاع النسبي لمؤشرات الحوكمة في كلا المنطقتين. فمؤشرات التسويغ، كانت الأفضل بين جميع المناطق مع أفضلية لمناطق الإدارة الذاتية بمقابل المدنية. فعلى سبيل المثال، جاء مؤشر التسويغ عند 64.4% في الذاتية، و55.6% للمدنية، مع ارتفاع ملحوظ في مؤشر القبول لدى الإدارة المدنية عنه لدى مناطق الإدارة الذاتية ذات الغالبية الكردية. بمعنى أن قبول المجتمعات التي تقطن مناطق الإدارة الذاتية لتعليمات السلطة يستند إلى أسباب مختلفة عن القدرة بالتأثير في قراراتها، والتي ربما كانت هوياتية، في حين حاجة الإدارة الذاتية إلى ولاء مجتمعات الرقة ودير الزور ومنبج يدفعها إلى الأخذ برأيها على ما يبدو، في حين أنها بدت مطمئنة إلى ولاء المجتمعات الكردية. ما يؤيد هذا الاستنتاج ارتفاع مؤشر احترام العادات والتقاليد في مناطق الإدارة الذاتية ذات الغالبية الكردية، إلى مستوى قياسي عند 82%، ورغم وصوله إلى مستوى عال أيضاً في مناطق الإدارة المدنية، عند 67%، إلا أنه يبقى أقل بـ 15 نقطة. القضية الأخرى اللافتة أن مؤشر جودة التعليم في مناطق الإدارة المدنية الأسوأ بين جميع المؤشرات في المنطقة، وبالوقت ذاته أسوأ من جودة التعليم بين المناطق السبع، مما يشير إلى أن التعليم المسألة الأكثر إقلاقاً لأهالي دير الزور والرقة، كونه مسألة مرتبطة بالثقافة والهوية ناهيك عن الاعتراف بالشهادات، رغم رضاهم النسبي عن الوضع هناك. الشكل 24 والشكل 25.

الشكل (24): مؤشرات الحوكمة لدى مناطق الإدارة الذاتية-الغالبية الكردية

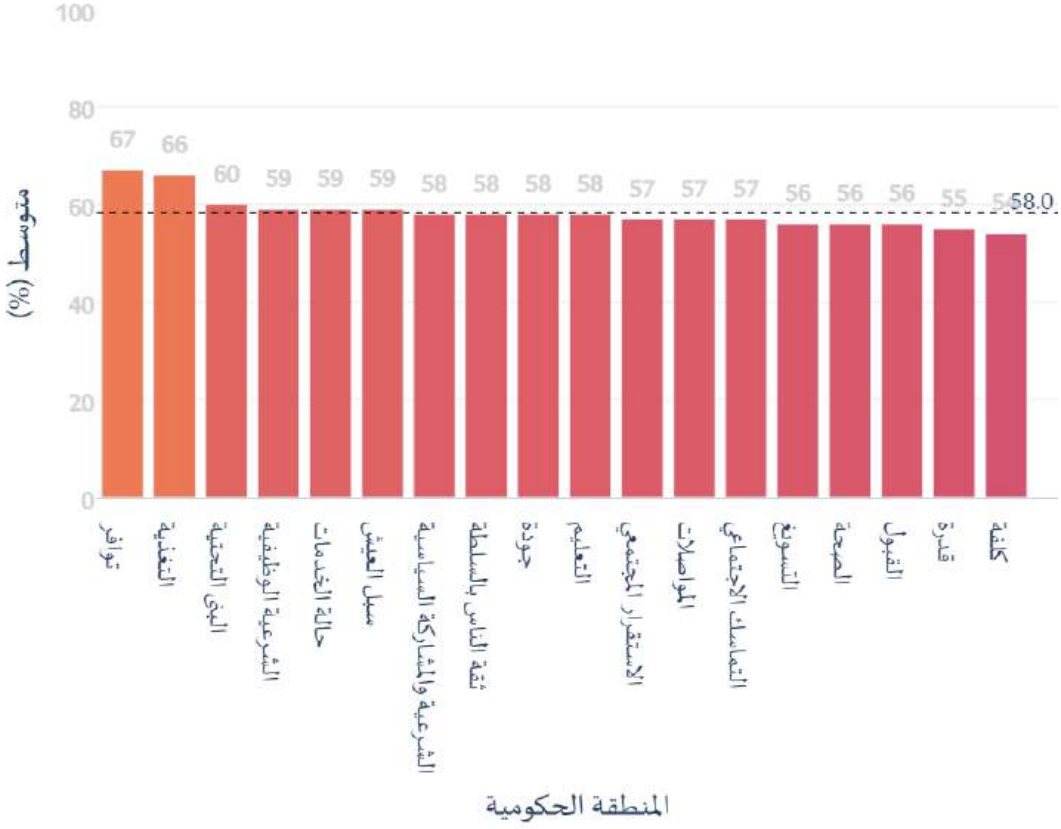

الشكل (25): مؤشرات الحوكمة لدى مناطق الإدارة المدنية-الغالبية العربية

- لو أخذنا مؤشر قبول المجتمعات لتعليمات السلطات كمؤشر الشرعية الأساسي، فإن أكثر ما يؤثر على هذا الأمر مستوى العدالة في توزيع الموارد، وقدرة السلطات على تفهم الاحتياجات، وقدرة المجتمعات على التأثير في السلطات الحاكمة، واحترام العادات والتقاليد[4]. يعني هذا أن قبول المجتمعات لقرارات سلطة الأمر الواقع، في ظل غياب الآليات الديمقراطية، يعتمد بالدرجة الأولى على تفهم احتياجات المجتمع، وتوزيع الموارد بشكل عادل، واحترام عادات المجتمع وتقاليده، وبالطبع قدرة المجتمع على التأثير في هذه القرارات، ومن ثم توفير السلطات للخدمات، خاصة التعليمية والبنية التحتية.
- كما تتأثر رغبة المجتمع بتنفيذ قرارات السلطة الحاكمة بمقدار توافر الخدمة وانخفاض تكاليفها، دون الاهتمام بالجودة، الأمر الذي يعكس انخفاض توقعات المجتمع تجاه السلطات.
- اللافت أيضاً، عدم إعطاء أهمية كبيرة لشفافية السلطات، ولا لنزاهتها، ربما لفقدان الثقة بشكل كامل بهذه السلطات، وقبولها كأمر واقع، وليس لعدم إيلاء المجتمع أي أهمية لهذه البنود.
- يتضح أيضاً من الأشكال ب، أن سياسات الحكومات في غالب الأمر ليست واحدة في أنحاء المناطق التي تسيطر عليها، وبشكل خاص حكومة نظام الأسد والحكومة المؤقتة. فمن جهة حكومة نظام الأسد تبدو ظروف المحافظات فيها متباينة بشكل كبير، ربما لأسباب تتعلق بالاتساع النسبي لرقعة المنطقة التي تسيطر عليها، والسياسات المتباينة بحسب مستوى ولاء المنطقة (طرطوس ودمشق بمقابل ريف دمشق وأرياف حمص مثلاً)، ومستوى الدمار الحاصل فيها (حمص، وحلب، وريف دمشق)، ومستوى الاكتفاء الذاتي للمنطقة (حماة مثالاً). كما تتباين مناطق الحكومة المؤقتة رغم صغر المساحة، لأسباب تتعلق بشكل التدخل التركي فيها، وطبيعة الفصائل فيها، والتركيبة الديموغرافية، وسياسات المانحين بطبيعة الحال (إعزاز بمقابل عفرين مثلاً).
- ما يمكن استنتاجه أن جميع السلطات في جميع المناطق حاولت بناء شرعيتها على أسس بعيدة عن التمثيل والتشارك، نحو أسس ترتبط بتقديم الخدمات واحترام العادات. يعني هذا أن العقد الاجتماعي الذي تحاول جميع السلطات تبنيه هو تلبية احتياجات المجتمع عبر توفير الخدمات الأساسية له من صحة وتعليم وغذاء وبنية تحتية، واحترام عاداته وتقاليده، متوقعة مقابل ذلك ولاء المجتمعات. بالمقابل، ما تزال المجتمعات رغم الانخفاض الحاد في مستوى العيش، تريد أن تشارك في صناعة القرار، مبنياً على أساس العدالة واحترام احتياجاتها وواقعها، حتى من حكومة لم تقم يوماً بانتخابها، دون أن يعني هذا أنها لا تريد سلطة منتخبة بطبيعة الحال.

[4] تم الوصول إلى هذا الاستنتاج من دراسة معامل الارتباط Pearosn بين مؤشرات القبول وباقي المؤشرات

الملاحق

الجدول 1: متغيرات المسح وقياساته

المتغيرات (عناوين الأسئلة)	القياس	المتوسط٪ (الانحراف)
ظروف الحياة العامة.	تصنيف:	
1) مستوى الشفافية.	1: سيء جدًا	47 (18)
2) مستوى العدالة في توزيع الموارد/ الخدمات على السكان.	2: سيئ	47 (19)
3) مستوى النزاهة في إجراء المعاملات العامة (غياب الفساد).	3: متوسط	47 (24)
4) قدرة صناع القرار على فهم احتياجاتك ومشاكل المجتمع.	4: جيد 5: جيد جدًا	50 (19)
الثقة في قدرة صانع القرار على توفير:	تصنيف:	
5) الخدمات الصحية.	1: لا أثق به على الإطلاق	55 (19)
6) الخدمات التعليمية الأساسية.	2: ثقتي منخفضة	59 (20)
7) خدمات البنية التحتية – الكهرباء.	3: ثقتي متوسطة	45 (22)
8) خدمات البنية التحتية – المياه.	4: ثقتي جيدة 5: ثقتي عالية	56 (24)
الظروف الحياتية العامة للمجتمع.	تصنيف:	
9) مستوى احترام متخذي القرار لعادات وتقاليد المجتمع.	1: ضعيف جداً	67 (20)
10) مستوى قبول المجتمع لتوجهات ونصائح متخذي القرار.	2: ضعيف	55 (18)
11) قدرة المجتمعات على التأثير في قرارات متخذي القرار.	3: متوسط 4: جيد 5: جيد جدًا	47 (18)
النموذج الاقتصادي والتنمية - المزود.	اختر واحدًا:	
12) المزود الرئيسي للخدمات.	السلطات الحاكمة / المنظمات المحلية /	
13) للحفاظ على الأمن، المزود الأساسي.	المؤسسات المحلية / القطاع الخاص / أخرى: ما هي؟	
النموذج الاقتصادي والتنمية - الصحة.	تصنيف:	
14) جودة الخدمات الصحية.	1: ضعيف جداً	56 (21)
15) توافر الخدمات الصحية.	2: ضعيف	61 (21)
16) التكلفة (القدرة على دفع تكاليف الخدمات الصحية).	3: متوسط 4: جيد 5: جيد جدًا	45 (19)
النموذج الاقتصادي والتنمية - التعليم.	تصنيف:	
17) جودة التعليم.	1: ضعيف جداً	55 (21)
18) توافر التعليم.	2: ضعيف	70 (20)
19) التكلفة (القدرة على دفع تكاليف الخدمات التعليمية).	3: متوسط 4: جيد 5: جيد جدًا	53 (21)
النموذج الاقتصادي والتنمية – البنى التحتية.	تصنيف:	
20) جودة البنية التحتية.	1: ضعيف جداً	50 (20)

21) توافر البنية التحتية.	2: ضعيف 3: متوسط 4: جيد 5: جيد جدًا	56 (21)
22) التكلفة (القدرة على دفع تكاليف الخدمات والمياه والاتصالات والكهرباء وغيرها).		52 (20)
النموذج الاقتصادي والتنمية – المواصلات.	تصنيف:	
23) جودة وسائل النقل العام.	1: ضعيف جداً 2: ضعيف 3: متوسط 4: جيد 5: جيد جدًا	52 (21)
24) توافر وسائل النقل العام.		57 (23)
25) التكلفة (القدرة على دفع مصاريف النقل العام).		54 (21)
النموذج الاقتصادي والتنمية - التغذية.	تصنيف:	
26) جودة الغذاء: تنوع الغذاء وجودته الجيدة.	1: ضعيف جداً 2: ضعيف 3: متوسط 4: جيد 5: جيد جدًا	71 (19)
27) توافر الغذاء: ويعني التوافر المستمر للغذاء الكافي وسهولة الحصول عليه.		77 (19)
28) القدرة على دفع تكاليف الغذاء: بمعنى امتلاك المال الكافي للحصول على الغذاء اللازم.		46 (17)
29) مصدر الغذاء الأساسي في المنطقة التي تعيش فيها حالياً.	الاختيار من متعدد (الحد الأقصى 2) من المنطقة ذاتها / من مناطق أخرى قريبة / من مناطق تقع تحت سيطرة جهات أخرى / مستوردة من الخارج	
النموذج الاقتصادي والتنمية – المخزون العقاري.	تصنيف:	
30) الأنواع الأكثر شيوعًا لحيازة السكن الرئيسية في المنطقة التي تعيش فيها حاليًا (1: الأكثر شيوعًا، 3 الأقل شيوعًا).	مستأجر / مملوك / معار / وضع يد / مخيم أو مراكز إيواء / لا يوجد سكن	
31) أكثر أنواع حيازة الأراضي شيوعًا في المنطقة التي تعيش فيها حاليًا (1: الأكثر شيوعًا، 3 الأقل شيوعًا).		
النموذج الاقتصادي والتنمية - البنية التحتية.	اختر واحدًا:	
32) نسبة إنفاق الأسرة على مسكنها من إجمالي دخلها.	أقل من الربع / أكثر من الربع وأقل من النصف / أكثر من النصف	
النموذج الاقتصادي والتنمية - دراسة الجدوى	تصنيف:	
33) العمل الرئيسي لغالبية سكان المنطقة التي تعيش فيها حاليا (1: الأكثر شيوعاً، 3 الأقل شيوعاً).	قطاع حكومي / قطاع خاص / منظمات / جيش أو تنظيمات عسكرية / عمل حر	
34) غالبية السكان يعملون (1: الأكثر شيوعاً، 3 الأقل شيوعاً).	أكثر من عمل في ذات الوقت / عمل دائم / مياومة أو فصلي / بدون عمل اختر واحدة:	
35) مصدر الدخل الرئيسي للعائلات.	تحويلات مالية / عمل (سواء دائم أو مؤقت) / مساعدات / ريع (تأجير أراضي ومنازل وغيرها)	
الوضع الاجتماعي والاستقرار – مصادر العنف.	حدد عدة (بحد أقصى 3):	
36) مصادر العنف التالية هي الأكثر تهديداً للاستقرار في المنطقة التي تقيم فيها حالياً.	اعتقال / اختطاف وإخفاء قسري / ابتزاز سياسي / أخرى (مع التحديد)	
37) مصادر العنف الاجتماعي في المنطقة التي تعيش فيها حالياً وأكثرها تهديداً للاستقرار المجتمعي.	توترات بين العوائل / توترات عشائرية / نازح-مقيم / توترات عرقية أو قومية / توترات طائفية أو دينية / موالين - معارضة (للسلطة التي تسيطر على منطقتك)	

الوضع الاجتماعي والاستقرار - العنف المدني.	تصنيف:	
38) رتب مصادر العنف المدني التالية في المنطقة التي تعيش فيها حاليًا وفقًا للتهديد الأكثر تهديدًا للاستقرار المجتمعي (1 الأكثر تهديدًا، 3 الأقل تهديدًا).	سلب الممتلكات أو وضع يد / قتل / سرقة / اغتصاب / تهريب / ابتزاز تصنيف:	
39) ما مدى تغير هوية المنطقة التي تعيش فيها في العقد الماضي؟	1: إلى حد ضعيف جداً 2: إلى حد ضعيف 3: محايد 4: إلى حد كبير 5: إلى حد كبير جداً	65 (21)
الوضع الاجتماعي والاستقرار – وجه التغيير.	تصنيف:	
40) قيم درجة التغير في الجوانب التالية للمنطقة التي تعيش فيها حاليًا خلال السنوات الخمس الماضية (مقياس من 1 إلى 5): (401) اللهجة - (402) التركيبة السكانية - (403) الأحوال الاقتصادية (404) العمارة	1: إلى حد ضعيف جداً 2: إلى حد ضعيف 3: محايد 4: إلى حد كبير 5: إلى حد كبير جداً	
الوضع الاجتماعي والاستقرار – سبب التغيير.	حدد متعدد (بحد أقصى 3):	
41) ما هي في رأيك الأسباب الرئيسية وراء التغيرات الثقافية في المنطقة التي تعيش فيها حاليا؟	التطور الاقتصادية / النزوح إلى المنطقة / النزوح من المنطقة / الهجرة خارج البلاد / انتشار ثقافات أو أيديولوجيات جديدة / تدخل قوى خارجية (دول أو مليشيات) / العوامل البيئية مثل الجفاف وحرق الغابات وغيرها	61 (20)
الوضع الاجتماعي والاستقرار – أثر التغيير.	تصنيف:	
42) كيف تقيمين تأثير التغييرات على تماسك المجتمع في المنطقة التي تعيشين فيها حالياً؟	1: سلبي جداً 2: سلبي 3: محايد 4: إيجابي 5: إيجابية جداً	51 (19)
43) ما هو تقديرك لثقة المجتمع الذي تعيش فيه بقدرته على الاندماج اجتماعياً مع بقية المجتمعات ضمن منطقة السيطرة التي تعيش فيها؟	1: إلى حد ضعيف جداً 2: إلى حد ضعيف 3: محايد 4: إلى حد كبير 5: إلى حد كبير جداً	71 (25)
44) ما هو تقديرك لثقة المجتمع الذي تعيش فيه بقدرته على الاندماج اجتماعياً مع بقية مناطق السيطرة في البلاد؟		51 (23)

*لا تحدد المتغيرات كيفية طرح السؤال بهدف الإيجاز، كما تضمنت القياسات خيارات لا أعلم ولا أريد الإجابة

الجدول 2: التراكيب والتراكيب الفرعية مع المتوسطات والانحرافات (بالنسبة المئوية)

التراكيب المستوى 1	التراكيب المستوى 2	التراكيب المستوى 3	التراكيب المستوى 4	المتغيرات (انظر الجدول 1)
ثقة الناس بالسلطة 56 (12)	الاستقرار المجتمعي 58 (16)	الهوية		39، 40، 41
		التماسك الاجتماعي(16) 58		42، 43، 44
		العنف		36، 37، 38
	الشرعية والمشاركة السياسية (12) 55	القبول (15) 51		10، 11
		الشرعية الوظيفية (13) 56	توافر (16) 64	15، 18، 21، 21، 24، 27
			قدرة (16) 54	5، 6، 7، 8
			كلفة (15) 50	16، 19، 22، 25، 28
			تعريف	12، 13
			جودة (15) 57	14، 17، 20، 23، 26
		التسويغ (14) 52		1، 2، 3، 4، 9
	سبل العيش (14) 57	المخزون العقاري		30، 31، 32
		حالة الخدمات (14) 57	المواصلات (19) 54	23، 24، 25
			التعليم (16) 59	17، 18، 19
			الصحة (16) 54	14، 15، 16
			البنى التحتية (17) 53	20، 21، 22
			التَغذِيَة(14) 65	26، 27، 28، 29
		حالة العمل		33، 34، 35

*لم يتم أخذ السؤالين 39 و40 في الاعتبار عند إنشاء المتوسطات لأنهما لا يظهران على وجه التحديد تقييمات جيدة/سيئة. بخلاف ذلك، تستخدم متوسطات المتغيرات فقط الأسئلة ذات المقاييس المقدرة (1إلى5) والتي تتراوح من جيد أو متفائل إلى سيئ أو متشائم (انظر جدول 1).

الخريطة 1: توزع العينة على الجغرافيا السورية

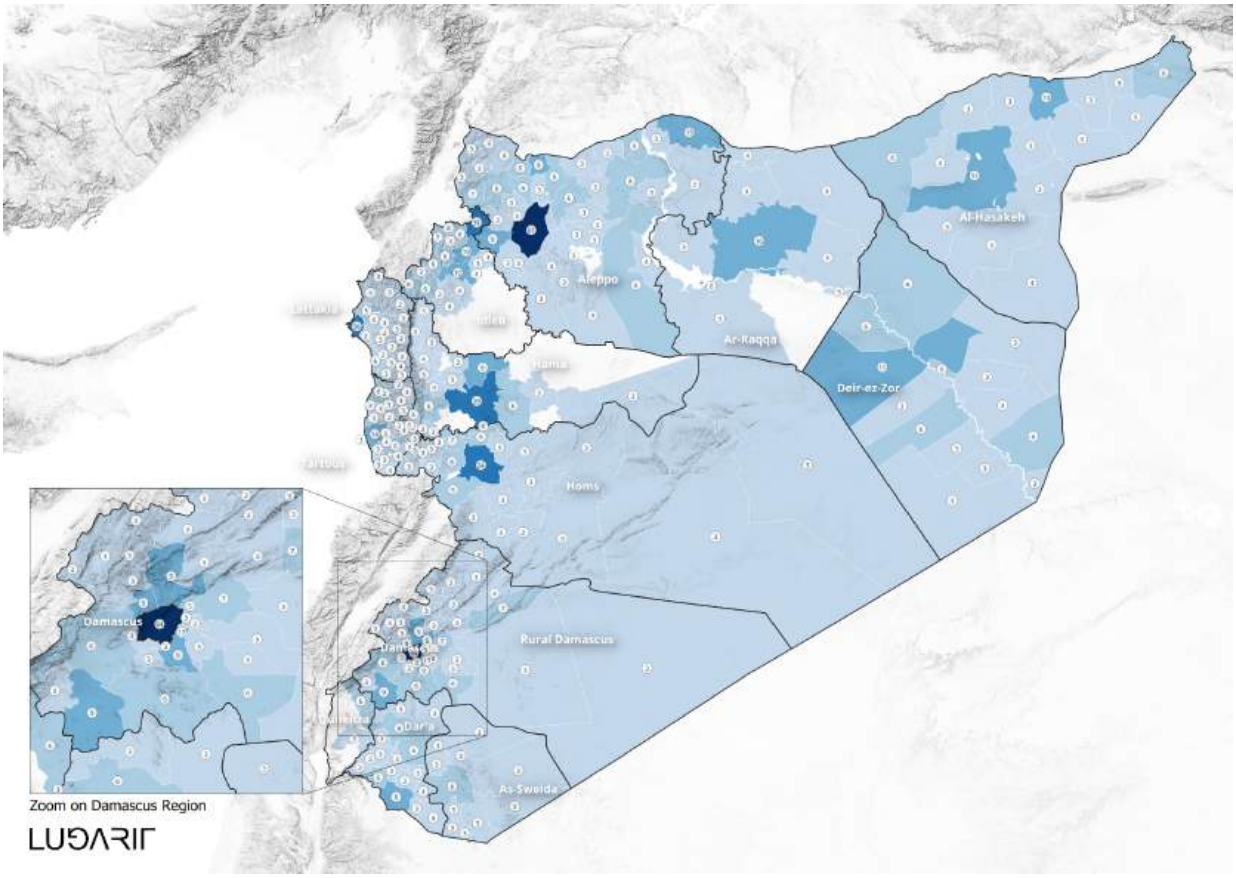

*التمثيل الجغرافي: لتحقيق تغطية جغرافية شاملة لسورية،تم تصميم العينة بشكل يغطي الـ271 ناحية في سورية، بحسب تقسيمات قسم رسم الخرائط بالأمم المتحدة، وبمعدل 3 عينات على الأقل من كل ناحية.

الجدول 3: عدد العينات بحسب المتغيرات

المعيار	قيمة	عدد العينات	نسبة مئوية (٪)	عدد السكان (تقديرًا)
الجنس	أنثى	610	48.5	
	ذكر	648	51.5	
منطقة السيطرة	الإدارة الذاتية	165	13.1	2,318,640
	نظام الأسد	885	70.3	11,906,381
	الحكومة المؤقتة	82	6.5	1,395,339
	هيئة تحرير الشام	126	10.0	2,865,296
النزوح	نازح	336	26.7	
	مقيم	922	73.3	
الحالة الاجتماعية	مُطلّق \ مُطلّقة	45	3.6	
	متزوج \ متزوجة	808	64.2	
	أعزب \ عزباء	332	26.4	
	أرمل \ أرملة	73	5.8	
حالة العمل	لا يعمل \ لا تعمل	241	19.2	
	منظمات المجتمع المدني	234	18.6	
	قطاع خاص	405	32.2	
	قطاع عام	378	30.0	
مستوى التعليم	تعليم جامعي	480	38.2	
	ثانوي	240	19.1	
	معهد	226	18.0	
	ماجستير	90	7.2	
	دكتوراه	21	1.7	
	إعدادي	121	9.6	
	ابتدائي	80	6.4	
العمر	18-24	105	8.3	
	25-34	391	31.1	
	35-44	388	30.8	
	45-54	247	19.6	
	55-64	108	8.6	
	65 وما فوق	19	1.5	
المحافظة	حلب	229	18.2	3,836,603
	الحسكة	74	5.9	1,325,786
	الرقة	43	3.4	507,677
	السويداء	38	3.0	264,781
	دمشق	54	4.3	1,813,161
	درعا	67	5.3	726,007

	دير الزور	65	5.2	544,396
	حماة	85	6.8	1,054,225
	حمص	105	8.3	1,123,210
	ادلب	123	9.8	2,656,486
	اللاذقية	101	8.0	1,125,145
	القنيطرة	9	0.7	69,561
	ريف دمشق	167	13.3	2,765,064
	طرطوس	98	7.8	673,554
المجموع		**1258**	100.0	18,485,656

بالإضافة إلى المعيار الجغرافي في توزيع العينة، تم استخدام آلية أخذ العينات الحصصي لضمان شمولية وتوازن العينة، باستخدام المعايير التالية (تم استخدام معايير أخرى للتأكد من أن تمثيل البيانات):

- مناطق السيطرة (AOC): تم تقسيم النواحي المتداخلة عبر مناطق سيطرة متعددة، بما يضمن أخذ ثلاث عينات منفصلة على الأقل من كل منطقة سيطرة مختلفة.
- التناسب السكاني: تم إجراء مسوحات إضافية بما يتناسب مع الكثافة السكانية في كل ناحية، باستخدام البيانات الاحصائية لعام 2022 المقدمة من برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية (HNAP).
- التوازن بين الجنسين: تم الحفاظ على التمثيل المتساوي للإناث والذكور طوال فترة الدراسة.
- حالة الإقامة: تم ضمان التوازن بين المقيمين والنازحين داخلياً، مسترشدين بالتقديرات الديموغرافية من بيانات HNAP.
- التوزيع الريفي/الحضري: تم إعطاء الأولوية للعينات الريفية لتعكس تمثيلها النسبي داخل كل ناحية، بناءً على بيانات HNAP.
- مناطق التركيز الحضرية (UFAs): تم تقسيم المدن الكبرى إلى مناطق جغرافية أصغر لضمان التمثيل المتوازن والشامل لسكان الحضر.

الجدول 4: متوسطات التراكيب (٪) في المحافظات بحسب مناطق السيطرة

متوسطات التراكيب (%)

المحافظات بحسب مناطق السيطرة	الثقة بالنفس والسلطة	الشرعية والمشاركة السياسية	سبل العيش والاستقرار المجتمعي	التسوق والشرعية الوظيفية	القبول	حالة الخدمات والتماسك الاجتماعي	قيدة	جودة	توافر	كلفة	الصحة	التعليم	النفي والتغذية	المواصلات	التغذية
الحسكة - الإدارة الذاتية	61	61	62	53	66	60	55	62	53	56	62	68	55	56	67	54	65	67
الحسكة - الحكومة المؤقتة	65	64	68	64	56	68	53	68	64	68	70	73	60	76	74	50	59	79
حلب - الإدارة الذاتية	66	65	64	75	66	65	65	64	75	67	57	71	65	62	74	65	53	69
حلب - نظام الأسد	57	56	57	64	51	57	57	57	64	55	51	65	56	56	55	55	60	61
حلب - الحكومة المؤقتة	50	49	50	53	46	51	40	50	53	53	51	58	42	51	54	46	36	63
حلب - حكومة الإنقاذ	62	62	64	51	59	64	50	64	51	62	69	69	53	62	64	56	64	73
الرقة - الإدارة الذاتية	61	60	65	53	50	64	50	65	53	61	66	73	56	61	59	67	66	72
الرقة - نظام الأسد	46	47	50	18	43	50	27	50	18	50	48	57	45	33	58	49	49	62
الرقة - الحكومة المؤقتة	68	67	71	61	57	72	47	71	61	76	77	74	61	73	76	66	59	80
السويداء - نظام الأسد	42	41	44	42	33	44	36	44	42	44	55	51	26	48	54	33	36	49
دمشق - نظام الأسد	53	50	56	59	37	55	40	56	59	51	55	62	50	56	60	49	55	59
درعا - نظام الأسد	68	65	71	73	56	70	50	71	73	66	74	79	59	65	78	62	72	77
دير الزور - الإدارة الذاتية	51	50	52	57	51	50	53	52	57	42	50	57	47	50	46	49	52	61
دير الزور - نظام الأسد	53	52	56	43	39	55	54	56	43	50	58	64	47	54	58	53	53	64
حماة - نظام الأسد	58	56	59	68	55	57	52	59	68	52	59	66	51	55	59	53	59	67
حمص - نظام الأسد	37	36	35	57	36	35	40	35	57	34	34	39	33	33	38	29	29	47
إدلب - حكومة الإنقاذ	65	65	67	62	59	67	52	67	62	69	69	76	55	65	66	63	68	72
اللاذقية - نظام الأسد	56	56	58	46	52	58	52	58	46	57	59	70	46	55	60	61	51	65
القنيطرة - نظام الأسد	52	53	53	46	55	53	50	53	46	50	48	52	60	47	50	60	48	60
ريف دمشق - نظام الأسد	55	55	56	57	58	54	56	56	57	46	56	62	51	49	59	53	57	64
طرطوس - نظام الأسد	58	57	59	56	53	58	52	59	56	55	59	63	56	55	63	52	53	74

الجدول 5: متوسطات معايير التسويغ والقبول (٪) في المحافظات بحسب مناطق السيطرة

متوسطات معايير التسويغ والقبول (٪)

المحافظات بحسب مناطق السيطرة	شفافية السلطات	عدالة السلطات	نزاهة السلطات	تفهم الاحتياجات	احترام السلطات للعادات والتقاليد	موافقة المجتمع	المشاركة
الحسكة - الإدارة الذاتية	58	56	73	59	82	58	52
الحسكة - الحكومة المؤق	50	53	47	53	77	60	47
حلب - الإدارة الذاتية	47	60	76	62	83	76	55
حلب - نظام الأسد	48	44	35	59	70	64	50
حلب - الحكومة المؤقتة	40	37	50	39	61	42	38
حلب - حكومة الإنقاذ	47	60	60	53	73	40	60
الرقة - الإدارة الذاتية	46	45	43	50	67	51	49
الرقة - نظام الأسد	33	40	27	47	67	33	20
الرقة - الحكومة المؤقتة	57	40	37	63	87	53	40
السويداء - نظام الأسد	25	26	21	29	63	39	32
دمشق - نظام الأسد	33	33	32	38	48	46	35
درعا - نظام الأسد	54	55	42	53	76	59	40
دير الزور - الإدارة الذا	48	48	50	55	55	55	51
دير الزور - نظام الأسد	38	41	24	41	51	59	48
حماة - نظام الأسد	49	53	48	53	70	58	46
حمص - نظام الأسد	35	34	34	37	40	42	37
إدلب - حكومة الإنقاذ	47	51	77	50	70	53	52
اللاذقية - نظام الأسد	47	47	47	52	66	58	46
القنيطرة - نظام الأسد	47	47	58	40	82	47	53
ريف دمشق - نظام الأسد	56	57	45	54	76	60	52
طرطوس - نظام الأسد	50	48	40	51	75	53	51
المتوسط	45	46	46	49	69	53	45

www.OmranDirasat.org

OmranDirasat